

الرواة المسكوت عليهم وقبول روايتهم عند المحدثين

دراسة تطبيقية على صحيح ابن حبان

IMAMM IBN HEBAN'S METHOD IN IDENTIFYING NOT SPOKEN ABOUT AND APPROVING HIS SAYING IN HIS BOOK

د. ماجد محمد عبده الدلالعه*

ABSTRACT:

This research studies Ibn Heban's method in identifying not spoken (Almajhool) about and approving his saying in his book (Almaskoot Alayh). My work will be exactly specific on identifying not spoken (Almajhool) about according to Ibn Heban and the scientists of Al- Hadith. Then comparing their opinions with his and knowing the right thing about this issue and clarifying the doubts that were roaming around Ibn Heban's method in his book which contributed in decreasing the attention about his book and his method. Thus, if it is proofed that Ibn Heban's method was right about the not spoken (Almaskoot Alayh) about issue, I will make things clear about Ibn Heban's method, so the not spoken persons' sayings will be accepted and not refused as some scientists of sayings did.

The Study of taboo it important detective, is no less important for the Study of the unknown (Almajhool), because both of which are linked to one another does not stop him, the unknown (Almajhool) is not known when the imams and scholars, and Imam Ibn Haban was pointed out to him, and by his account terms understood through his work in correct.

KEYWORDS: *The Untold Story him who did not speak those scientists, is well-known, the curriculum, the majority of scholars, the modernists, the narrators of Hadith*

الكلمات المفتاحية: المسكوت عليه، المجهول، المنهج، جمهور العلماء، المحدثين، رواية الحديث النبوي.

* أستاذ مساعد/ منسق قسم الدراسات الإسلامية، عمادة السنة التحضيرية والدراسات المساندة/ جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل/ الدمام، المملكة العربية السعودية.

ملخص:

يتناول هذا البحث دراسة منهج ابن حبان في تعريف المسكوت عليه، وقبول روايته في صحيحه، وسيقتصر عملي على تعريف المسكوت عليه عند ابن حبان، وعند أئمة الحديث، ومن ثمّ مقارنة رأيه برأيهم، ومعرفة الصواب في هذه القضية الشائكة، والتي هي المسائل التي أثرت حول منهج ابن حبان وصحيحه، وكانت سبباً للتقليل من شأن منهج ابن حبان وصحيحه، ولأنّه إذا ثبت أنّ ابن حبان كان مصيباً في منهجه بالأخذ برواية من سكت عليه الأئمة. إن ثبت فعلاً أنهم سكتوا عليهم. أكون قد وصلت إلى تجلية مسألة من المسائل الشائكة حول ابن حبان، وبالتالي تكون أحاديثهم في دائر القبول لا الردّ كما فعله بعض العلماء المحدثين من تضييف روايات في صحيحه رواها قيل إنّه مسكوت عليهم أو أنهم مجاهيل.

التعريف بالإمام ابن حبان رحمه الله تعالى:

١. اسمه ونسبه: الإمام العلامة، الحافظ المجدد، شيخ خراسان أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد بن هديبة بن مرّة بن يزيد بن مرّة بن زيد بن عبد الله بن دارم بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم التميمي الدارمي البُستي^١.
٢. مولده: ولد الإمام ابن حبان في بلدة بُست،^٢ وهي من أعمال سجستان، وهي أفغانستان اليوم،

^١ انظر: ابن حبان، الصحيح: تحقيق شعيب الأرنؤوط: ج ١، ص ٧ وما بعدها. والسمعاني، محمد بن أبي المظفر منصور بن محمد التميمي، الأنساب، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني، ١٩٦٢م، ج ٢، ص ٢٠٩. وياقوت الحموي، معجم البلدان، دار الفكر، بيروت: ج ٢، ص ٢٩٥-٣٠٠. والذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، الطبعة التاسعة، ١٤١٣هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج ١٦، ص ٩٤، وما بعدها، ترجمة: ٧٠. والذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ١٤١٣هـ، بيروت، دار الكتاب العربي. وفيات سنة أربع وخمسين وثلاثمائة: ج ٦، ص: ٦٠٧٨-٦٠٧٩. والذهبي، وميزان الإعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل عبد الموجود، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٦، ص ٩٨-١٠٠، ترجمة: ٧٣٥٢. والذهبي، المغني في الضعفاء، تحقيق: نور الدين عتر، ج ٢، ص ٥٦٤، ترجمة: ٥٣٧٨. والذهبي، في تذكرة الحفاظ، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني، ج ٣، ص ٩٢٠-٩٢٤، ترجمة: ٨٧٩. وابن كثير، البداية والنهاية، بدون، مكتبة المعارف، بيروت: ج ١١، ص ٢٩٤. وابن حجر، لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعرفة النظامية، الهند، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦م، بيروت، مؤسسة الأعظمي للمطبوعات، ج ٥، ص ١١٢-١١٤.

^٢ ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج ٢، ص ٢٩٥.

وذلك على اختلاف في تاريخ ميلاده، قال ياقوت الحموي: "ولد ابن حبان سنة بضع وسبعين ومئتين^٣، واختلف المؤرخون في سنة ميلاده على عدة أقوال. قال أحمد شاكر: "لم أجد نصاً في تاريخ مولده. إلا قولهم: إنه مات في عشر الثمانين. وأكثر ما يريدون بهذا أنه قارب أن يبلغ عمره ثمانين سنة، فيغلب على الظن أنه ولد سنة (٢٨٠هـ)، أو فيما يقاربه"^٤. والذي أميل إليه أنه ولد قريبا من (٢٨٠هـ) ومن خلال الترجمة أرى أنه ولد من أصل عربي في سجستان في بلدة بُست، وفيها نشأ وترى وترعرع وتعلم فيها على مشايخها.

١. **وفاته رحمه الله:** أمضى ابن حبان جُلَّ حياته بين كتب العلم وأخصها الحديث فخدم سنة النبي ع أيما خدمة وذاق الأذى والتعب في سبيل العلم والترحل من بلد إلى آخر، حتى إنه اتهم في دينه وعرضه وعقيدته رحمه الله. فقد توفي في ليلة الجمعة ثامن شوال سنة أربع وخمسين وثلاثمئة وهو في عشر الثمانين، ودفن بقرب داره في بلده بُست التي جعلها مدرسة لأصحاب الحديث، وجعل فيها خزانة كُتُب وجعلها تحت يد من بذلها لمن يريد نسخ شيء منها.^٥

المقدمة

إنَّ مبحث المسكوت عليه من المباحث المهمة، فلا يقل أهمية عن مبحث المجهول، لأنَّ كلا الأمرين مرتبط بالآخر لا ينفك عنه، فالمجهول هو غير المعروف عند الأئمة، ثمَّ جاء ابن حبان وأشار إليه، وقيل روايته بشروط فهمتها من خلال عمله في صحيحه، وكان ذلك في بحث لي بعنوان "الرواة المسكوت عليهم وقبول روايتهم عند المحدثين دراسة تطبيقية على صحيح ابن حبان".

ثمَّ المسكوت عنه لا يختلف من الناحية العملية كثيراً عن المجهول، بل بينهما عموم وخصوص، فالمجهول أعمّ من المسكوت عنه، ولكن إذا أردت تعريفاً جامعاً مانعاً للمسكوت عنه فأقول: هو الراوي من أهل القرنين الثاني والثالث أي من التابعين وأتباعهم، روى عنه أهل هذين العصرين، ولم يذكر فيه أحد من أئمة المرح والتعديل المتقدمين رأياً واضحاً فاصلاً، فلم يذكره في المجرّحين ولا في المعدّلين، بل

^٣ المرجع السابق، ج٢، ص ٢٩٥.

^٤ ابن حبان، محمد بن حبان البستي، صحيح ابن حبان، بترتيب الأمير علاء الدين الفارسي، تحقيق: أحمد شاكر، بدون تاريخ، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ج١، حاشية ص ٤٣.

^٥ ياقوت الحموي، معجم البلدان: ج٣، ص ٣٠٠. والذهبي، تذكرة الحفاظ: ج٣، ص ٩٢٢. والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى: ج٣، ص ١٣١-١٣٥، ترجمة: ١٢٥. وابن حجر، لسان الميزان، ج٥، ص ١١٤، بتصرف.

رووا له في كتبهم ومصنفاتهم وسكتوا عليه، وكان من المقلين في الرواية حيث لم يوجد له إلا حديث أو حديثان فقط، ولم يشتهر بالرواية أو لم يرو عنه إلا واحداً. هذه هي قيود المتقدمين في المسكوت عليه. أما المتأخرون فقد كان لهم رأي واضح في المسكوت عنهم، فاختلّفوا فيهم، فمنهم المخرّج لهم ومنهم المعدل، فلم يسكتوا عليهم كما هو صنيع المتقدمين، ومن هنا برزت مسألة المسكوت عنهم وقبول روايتهم، لذلك يعتبر ابن حبان أول من أثار هذه المسألة، بتوثيقه لهؤلاء الرواة المسكوت عنهم، وأنا في هذا البحث أريد التثبت من صحة قول ابن حبان، وأقارنه برأي المخالفين له، وأعرض أدلة الطرفين، ثم أرحب الصواب، ثم أعرض بعد ذلك شروط ابن حبان في قبول رواية المسكوت عنه، ومستنده في قبول وتعديلهم، وأعرض شروط غيره فيهم إن وجدت، وسأعرض إلى رأي بعض الباحثين اليوم في هذه القضية، حيث كثر النقاش حولها فمن مثبت لها بالأدلة ومن نافي، وكلّ له حججه التي يدافع عنها، وخير من عرض لهذه المسألة من المعاصرين الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله في بحث عنوانه "سكوت المتكلمين في الرجال عن الراوي الذي لم يجرح ولم يأت بمتن ينكر يعد توثيقاً له"، ثم ردّ على هذا البحث عذاب الحمش في كتابه "رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل"، وناقش هذه القضية كذلك أكرم ضياء العمري في كتابه "بحوث في تاريخ السنة المشرفة" وتكلم عن هذه المسألة محمد قاسم العمري في كتابه "منهج النقد عند المحدثين"، وعرض لهذه القضية محمود الطحان في كتابه "أصول التخريج ودراسة الأسانيد" وغيرهم.

وسأعرض رأي ابن حبان أولاً في المسكوت عنهم الذين روى لهم في صحيحه خصوصاً؛ لأنهم أساس هذه الدراسة، فهو اعتمد روايتهم، فالهم عندي بيان القول فيمن سكت عليه الأئمة المتقدمين، وروى له ابن حبان في صحيحه، ولا يعني غيرهم، وقد قسمت هذا البحث إلى:

مقدمة

المبحث الأول: المسكوت عليه وتعديله عند ابن حبان

المبحث الثاني: آراء الأئمة في المسكوت عنهم

المبحث الثالث: التطبيق العملي لاعتبار رواية المجهول والمسكوت عنه تعديلاً لا تجريحاً في كتب أئمة الحديث.

مشكلة البحث:

١. اتهام ابن حبان بالتساهل في قبول رواية المسكوت عليهم
٢. الاعراض عن تصحيح ابن حبان بحجة التساهل في قبول الرواة المسكوت عليهم

٣. لا يوجد دراسة علمية متخصصة في الرواة المسكوت عليهم عند ابن حبان.
٤. تضعيف أحاديث في صحيح ابن حبان بحجة أنّ رواة بعضها سكت عليهم.

أسئلة البحث:

١. من هو الإمام ابن حبان وما هو منهجه
٢. ما المقصود بالراوي المسكوت عليه عند المحدثين.
٣. ما المنهج المتبع عند ابن حبان في تعريف المسكوت عليه.
٤. هل أصاب ابن حبان في منهجه بالتعامل مع المسكوت عليهم.
٥. هل وافق الإمام ابن حبان جمهور المحدثين في تعريف المسكوت عليهم.

المبحث الأول: المسكوت عليه وتعديله عند ابن حبان

١. رأي ابن حبان في المسكوت عليهم وشرطه فيهم

لم ينصّ ابن حبان صراحة على تعريف مستقل للمسكوت عليه، سواء من روى لهم في صحيحه، أو ذكرهم في كتابه الثقات، ولكن كان العمل عنده على قبول روايتهم، كما صرح غير واحد من العلماء من أنّ ابن حبان يوثق المجاهيل، والمسكوت عنهم، وبينت أنّ هذا لم يصح، فهم ليسوا مجاهيل ولا مسكوتا عنهم من الناحية العملية.^(١) ووردت الإشارة إلى المسكوت عنهم عند ابن حبان عند كلامه على قبول رواية المجاهيل؛ لأنّ كليهما واحد من الناحية العملية والنظرية، فالجهول هو غير المعروف عند الأئمة، وكذا المسكوت عليه.

فقد صرح ابن حبان في كتابه الثقات ما يشير إلى ذلك، حيث قال: "فكل من ذكرته في كتابي هذا إذا تعرى خبره عن الخصال الخمس التي ذكرتها فهو عدل، يجوز الاحتجاج بخبره؛ لأنّ العدل من لم يعرف منه الجرح ضد التعديل، فمن لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يبين ضده؛ إذ لم يكلف الناس معرفة ما غاب عنهم، وإنّما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم".^(٢)

هذا النص الوحيد الذي يشير فيه ابن حبان إلى أنّ الراوي الذي لم يذكر بجرح ولا بنقد من أئمة الجرح والتعديل أنّه عدل أو حاله إلى التعديل أقرب، خصوصا إذا اقترن حاله بقرائن تدل على ذلك، فإذا ذكر الراوي في كتب الحديث، وروى له أئمة الشأن كالبخاري في كتبه وابن أبي حاتم الرازي وغيرهما، وسكتوا عليه في كتبهم، ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً فهو عدل عنده؛ لأنّ العدل حسب قوله: هو من لم يعرف بجرح، ولأنّ الجرح ضد التعديل، فلو كان هذا الراوي المسكوت عنه فيه علة أو مشكلة

لذكرها جهابذة هذا الفن، وليس هذا فحسب بل لم يرووا عنه ولم يقبلوا روايته، ولو كان مجروحاً عندهم أو عند غيرهم لذكروا ذلك أيضاً لأن الأمر أمانة ودين، لهذا سكوتم عليه يعتبر تعديلاً على قاعدة ابن حبان هذه.

هذا هو رأي ابن حبان في مسألة سكوت الأئمة على الراوي، فهو يرى أن السكوت تعديل، إذا اقترن بقرائن تدل على ذلك، وسيأتي تتبع الرواة في صحيح ابن حبان الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل عنده وسأعرض شروط ابن حبان في قبول وتعديل رواية المسكوت عليه حتى يقبله ويعدله ويقبل منه ما روى.

٢. شروط ابن حبان في قبول وتعديل المسكوت عليه

لو أمعنت النظر فيما قاله ابن حبان في شأن المسكوت عليه، والذي يفهم من كلامه أنه يشير ايضاً إلى أن المجهول والمسكوت عنه واحد، لوجدت أنه يعرض لشروط دقيقة وإن لم يذكرها صراحة، أجتهد في ذكرها بناءً على فهمي لكلامه عن المجهول والمسكوت عنه ولفهم عموم منهجه:

أولاً: أهم أمر عند ابن حبان في تمييز المسكوت عنه عن غيره أن يكون هذا الراوي المسكوت عنه من أهل القرون المتقدمة الثاني والثالث، أي من التابعين وهم الأكثر ومن تابعي التابعين، الذين غلبت على أحوالهم العدالة والصدق، وعدم فشو الكذب وغيرها من الصفات التي لم تتوفر فيمن جاءوا بعدهم وهذا شرط مهم أقيده هنا حتى يكون حجة لي وعليّ في هذا المقام، وهذا الجليل من الرواة. كما قال العلماء الذين ذكرت أقوالهم عند الحديث عن المجهول، وكذا مستور الحال. من أفضل الأجيال بالصدق وعدم فشو الكذب والمحافظة على الدين والأمانة، وهذا ينسحب على غالب رواة هذين القرنين، خصوصاً من لم يكن للنقاد الجهابذة رأي فيهم، فهم على العدالة الأصلية.

ثانياً: يشترط ابن حبان في الراوي المسكوت عنه أن لا يكون للنقاد المتقدمين أي الذين عاصروه رأي فيه، فلو وجدنا فيه رأياً من أئمة الجرح والتعديل المتقدمين، خصوصاً ممن عاصروه أو خالطوه خرج هذا الراوي من دائرة النزاع لأنه مقطوع في أمره، ولكن حصل الخلاف في هؤلاء الرواة عند المتأخرين عنهم. ثالثاً: أن يكون هؤلاء الرواة المسكوت عنهم من المقلّين في الرواية، أو لم يرو عنهم إلا راو، يعني أنهم ممن لم يشتهروا بالرواية، فهم روى حديثاً أو حديثين فقط، فقطعاً يكونون ممن ضبطوا الرواية وحفظوا ما روى.

رابعاً: أن يسكت عليهم الأئمة الجهابذة أصحاب الصحاح والسنن، كالبخاري (ت ٢٥٦ هـ) وأبي زرعة (ت ٢٦٠ هـ) وأبي حاتم الرازي (ت ٢٧٧ هـ) وابن عدي (ت ٣٦٥ هـ) وغيرهم، ولا يذكرون فيهم جرحاً ولا تعديلاً، أو أن يرووا لهم أحاديث ويسكتوا عليها، أو ذكروهم في كتبهم ويسكتوا كالبخاري

في "التاريخ الكبير" أو ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل".

خامساً: أن يروي لهؤلاء المسكوت عنهم والمقلين في الرواية الأئمة المتأخرون في مصنفاتهم أمثال: المنذري (ت ٣٦٥ هـ) في كتابه "الترغيب والترهيب"، والحاكم (ت ٣٧٨ هـ) في "مستدرکه"، والذهبي (ت ٧٤٨ هـ) في كتابه، والعراقي (ت ٨٠٦ هـ)، وابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) في كتابه، وغيرهم من الأئمة، وقد فهمت هذا من تتبع روايات من قيل عنهم أهم مسكوت عليهم في كتب الأئمة، وسيأتي بيان وذكر لأمثلة عن هؤلاء الأئمة ومن كتبهم لاحقاً.

هذه أهم الشروط التي فهمتها من صنيع ابن حبان وقبوله لروايات المسكوت عنهم في كتابه الصحيح، واعتبار سكوت الأئمة من باب التوثيق والتعديل، وليس من باب التجريح والتجهيل، ما لم تدلّ قرينة على غير ذلك.

المبحث الثاني: آراء الأئمة في المسكوت عنهم

١. رأي العلماء الذين وافقوا ابن حبان في اعتبار الراوي المسكوت عنه معدّل لا

مجرح

أبدأ برأي الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في هذا القرن: فهو يرى أنّ سكوت العلماء الجهابذة على الراوي في كتبهم هو من باب التعديل لا التجريح، وذكر في بحثه أقوالاً عدّة للعلماء وأدلة لهم، وأمثلة تبين وتثبت ما تبناه من رأي في هذه المسألة.^(٣)

وأجمل في نقاط محددة ملخصاً ما أورده من أدلة تثبت رأيه، ومن أراد المزيد فليراجع بحثه في تحقيقه لكتاب الرفع والتكميل للإمام اللكنوي:

أ. يقول أبو غدة بعد أن نقل كلام ابن أبي حاتم الرازي: واعتبار السكوت تعديلاً أولى من اعتباره تجهيلاً؛ لأنّ أقلّ ما يقال في حال ذلك الراوي الذي سُكّت عليه، ولم ينقل عن غيره فيه جرح ولم يذكر في مروياته شيء يغمز فيه: أنّه باقٍ على أصل البراءة التي لا تزول إلّا بثبوت نقل الجرح، ولم ينقل. وعلى هذا فيكون اعتبار السكوت من باب التعديل، أولى من اعتباره من باب التجهيل، وهو الذي مشى عليه جمهور كبار الحفاظ الجهابذة المتأخرين، وبالطبع فإنّه يؤيد كلامه بقول شيخه اللكنوي والشيخ عبد الرشيد النعماني وغيرهم، ويأتي ذكرهم.^(٤)

ب. ثم ذكر الشيخ عبد الفتاح مخالفة ابن القطان للجمهور في قبول رواية المسكوت عنه، وردّ عليه ووصفه بالتعنّت والتشدد في الرجال، واستدل بقول الذهبي على ذلك، وردّ عليه بأمثلة وأدلة تعضد رأيه الذي ذهب إليه، واستدل كذلك بكلام البخاري والمنذري وابن تيمية (ت ٧٢٧هـ) والزيلعي (ت

٧٤٣ هـ) وابن عبد الهادي(ت٧٤٤ هـ) والذهبي(ت٧٤٨ هـ) وابن كثير(ت٧٤٩ هـ) وابن القيم (ت٧٥١ هـ) والهيثمي(ت٨٠٧ هـ) وابن حجر(ت٨٥٢ هـ)، فهؤلاء جميعاً فهموا من تتبع صنيع البخاري وعادته ودراسة أحكامه في الرجال: أنّ من سكت عنه الأئمة لا يعدّ مجرداً ولا مجهولاً، وأيد ذلك بعشرات الأمثلة من كتب هؤلاء الأئمة، يدلل فيها على أن سكوتهم على الراوي لا يعتبر تحريماً له بل تعديل، وذكر أنّ محدث السند العلامة محمد هاشم السندي اعتمد هذا الرأي ثم قال: والأخذ بهذا المذهب فيمن سكتوا عنه وجيه للغاية جداً، وأمّا من كان بعد القرون الثلاثة أي بعد فشو الكذب، وقيام الحفاظ بالرحلة وتأليف الكتب في الرجال والرواة فينبغي أن لا يقبل إلاّ من ثبت عدالته، وتحققت فيه شروط قبول الرواية التي رسمها المتأخرون.^(٥)

أقول: كأنّ عبد الفتاح يرى أنّه لا يقبل سكوت العلماء على الراوي إلاّ في القرون الثلاثة الأولى، والتي تميزت بالصلاح وعدم فشو الكذب، أما ما بعدها فلا بدّ من تطبيق القواعد المثلى عليهم وعدم الاكتفاء بالسكوت، ويكون هذا الرأي مخرجاً جيداً لما قرره ابن حبان في رواية المسكوت عنهم، وخروجاً من خلاف من خالفه في هذه المسألة، فهو تقييد جيد على ما أرى. وهذا هو رأي العلامة محمد هاشم السندي، فهو يقول به ويعتمده، وهو رأي محمد عوامة في مقدمة تحقيقه للكاشف.

ج. ثم يقول: فإذا عُلم هذا كله، اتضحت وجاهة ما أثبتته من أنّ مثل البخاري أو أبي زرعة أو أبي حاتم أو ابنه أو ابن يونس المصري الصديقي أو ابن حبان، أو ابن عدي أو الحاكم الكبير أبي أحمد أو ابن النجار البغدادي، أو غيرهم ممن تكلم أو ألّف في الرجال، إذا سكتوا عن الراوي الذي لم يجرح ولم يأت بمتمن منكر: يعدّ سكوتهم عنه من باب التوثيق والتعديل، ولا يعدّ من باب التجريح والتجهيل، ويكون حديثه صحيحاً أو حسناً، أو لا ينزل عن درجة الحسن إذا سلم من المغامز والله أعلم.^(٦)

د. ثم ذكر الشيخ عبد الفتاح أن شيوخه المعاصرين قد تابعوا هؤلاء المتقدمين: أمثال أحمد شاکر والعلامة حبيب الرحمن الأعظمي، ومحمد عبد الرشيد النعماني، ومحمد تقي الدين العثماني، وإسماعيل الأنصاري، وعبد الله بن الصديق الغماري... وغيرهم.^(٧)

أقول: فهذا الشيخ عبد الفتاح يؤيد أنّ من سكت عليه الحفاظ كالبخاري وغيره يعدّ سكوتهم من باب التوثيق والتعديل، لا من باب التجهيل والتجريح، ثم حشد الشيخ عبد الفتاح كثيراً من أقوال العلماء والآراء والأدلة على ما ذهب إليه، وحسب رأبي المتواضع فإنّه يؤيد ما ذهب إليه ابن حبان في هذه المسألة في اعتبار السكوت من باب التعديل بشروط أجمالها:

١. أن يكون الراوي من القرون الثلاثة الأولى المشهود لها بالخيرية.

٢. إذا قبل روايته جمع غفير من أئمة الجرح والتعديل والمحدثين، ورووا له في مصنفاتهم، أو ذكره

أحد أئمة الجرح والتعديل وسكت عليه.

٣. إذا لم يذكر فيه أحد من أئمة الجرح والتعديل رأي يفيد الجرح والرد.

فإذا ثبتت هذه الشروط الثلاثة في الراوي المسكوت فما المانع من قبول روايته أولاً؟ وما المانع من اعتبار سكوتهم تعديلاً ولو ضمناً لهذا الراوي؟ وإلا لو كان غير ذلك لما رووا عنه، أو لرووا عنه وبينوا حاله وضعفه، أو غير ذلك من أحواله. وبالأخص في مجال نقل الحديث لأن الأمر يتعلق بأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، فإذا ثبتت أحاديثه، ورواها الأئمة، وتداولها الثقات الحفاظ، ولم تخالف ما رواه الأئمة، أفبعد هذا كله يقال إنه مجروح، ففي رأي المتواضع لا يوجد مانع من قبول رواية هذا المسكوت عنه، لأننا بقبول روايته حكمنا ضمناً أنه عدل، سواء أصرح المحدثون بذلك أم سكتوا، فلا عبرة بسكوتهم أو بكلامهم، بل العبرة بقبول روايته على الشروط التي فصلوها، وخصوصاً أن ابن حبان أيد هذا كله بجعلهم في الثقات، ولا يعني أنه ذكرهم في الثقات لا ينظر في حالهم وروايتهم، بل لا بد من أن يروي عنهم في صحيحه حتى تقبلهم على شروطه المعتبرة عنده، فإذا ذكرهم في كتابه الثقات وروى لهم في صحيحه، خصوصاً إذا وثقهم، فهذا هو مريض فرسنا في هذه المسألة الشائكة، أما إذا ذكرهم وسكت عليه فتأت الإجابة عليه، وما خالف ذلك رددناه وما قبلناه، وإذا كان ابن حبان هو أول من صرح بقبول روايتهم أو بتعديله الصريح، أفلا يعتمد على ابن حبان في ذلك؟ وهل ابن حبان ليس أهلاً لأن يتفرد بتوثيق راوٍ أو تضعيف آخر؟ إذا كان البعض يعتقد ذلك فهذا أمر مشين في حق جهبذ مثل ابن حبان، لا يقبل ممن يعتد بهم والله أعلم بالصواب.

٢. المخالفون لاعتبار سكوت الأئمة على الراوي تعديلاً

لم يسلم ما ذهب إليه الشيخ عبد الفتاح وغيره من اعتبار السكوت من باب التعديل لا التجريح، فقد ردّ عليه الدكتور عدا ب الحمش في كتاب كامل سماه "رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل"، وأيد الدكتور عدا ب الحمش ما ذهب إليه صالح بن عبد العزيز آل الشيخ في بحث له بنفس الموضوع ناقش فيه عبد الفتاح، ونشر هذا البحث كذلك في الجامعة الإسلامية، في المدينة، مجلة كلية أصول الدين.

ومن وجهة نظري فإنّ الدكتور عدا ب كان قاسياً أحياناً على الشيخ عبد الفتاح في بعض مناقشاته، والتي عنّف فيها عليه وكأته هو الوحيد الذي جاء بهذا الرأي، ولم يؤيده فيه غيره، وكأنّ الشيخ عبد الفتاح ليس من أهل الاجتهاد في هذا الباب.

ثم أيد الدكتور عدا ب الحمش رأيه في أن سكوت العلماء على الراوي يعتبر تجهيلاً له، وليس تعديلاً بأدلة يناقش فيها، فعلى رأيه لا تقبل رواية من سكت عليه البخاري وأمثاله؛ لأنّ سكوتهم تجهيل

وليس تعديل.

وقد أظن في حشد الحجج لرأيه حيث توسع شرحاً وتفصيلاً في هذه المشكلة، حتى يغيب عنك أحياناً أصل وجوهر المشكلة بسبب الإطالة في عرض الموضوع والتفصيل فيه، وذلك بسبب عرضه لموضوعات جانبية، قد يكون لها علاقة بالموضوع وقد لا يكون. وألخص كلام الأستاذ بنقاط مهمة، ومن أراد المزيد فالكتاب حاضر وموجود بين الأيدي:

أ. ففي بداية كتابه ناقش الدكتور عدا ب الحمش مصادر الشيخ عبد الفتاح التي اعتمدها في إثبات قاعدته التي قال عنها الدكتور عدا ب الحمش إنها مزعومة، ولا أساس لها من الصحة، لا في آراء الأئمة ولا في كتبهم.

وأول هذه المراجع التي ناقشها الدكتور عدا ب الحمش هو كتاب الإمام البخاري "التاريخ الكبير" وبعض كتبه الأخرى، حيث قسم ما سكت عنه البخاري إلى أقسام، فمنهم الثقة، ومنهم الضعيف، ومنهم المجهول، أو غير المعروف.^١

أقول: إذا كان من سكت عليهم البخاري منهم الضعيف، أو غير الضعيف اعتماداً على أقول شيوخه أو اعتماداً على اجتهاده فليس هذا مقصدي هنا بل مرادي أنه ذكرهم في كتبه وسكت عليهم ولم يبين هو ولا من جاء بعده رأيه فيهم، وهذا ما ذهب إليه عبد الفتاح حين قال: ولم نجد فيهم جرحاً ولا تعديلاً لا من صاحب الكتاب الذي ذكرهم ولا من قبله أو من بعده، وإذا كان الأستاذ عدا ب قد وجد فيهم أقوالاً لعلماء الجرح والتعديل فقد خرجوا من دائرة النزاع، ويبقى من لا رأي له ولا غيره فيهم، فهم أصل مشكلتي في هذا البحث.

ب. ومن المصادر التي عرضها الأستاذ والتي قال: إنَّ الشيخ اعتمد عليها كتاب "الثقات" لابن حبان، والذي اعتمد فيه ابن حبان على "التاريخ الكبير" للبخاري وكتاب "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم الرازي. وذكر الأستاذ أن الرواة الذين سكت عليهم ابن حبان يزيد عددهم على عشرة آلاف راوٍ، وقال: إنهم على طبقات متباينة، ولا يمكن إعطاء حكم دقيق ولا تقريبي فيهم، ففيهم الثقة، وفيهم الصدوق، وفيهم المستور، والمجهول الحال، وفيهم الضعيف ومنكر الحديث وغير ذلك. ثم يقول: قد تفيدنا ترجمة ابن حبان للرجل في تعيين شخصه فقد ينفرد ابن حبان بمعلومات عن الرجل تذهب عنه جهالة العين بل وجهالة الحال أحياناً، بيد أن سكوته عن الرجل لا يعني أنه ثقة عنده.^(٢)

ثم يوضح الأستاذ عدا ب الأمر فيمن سكت عليهم ابن حبان، فيقول: "والفصل في الرواة الذين سكت عليهم ابن حبان هو عرضهم على كتب النقد الأخرى، فإن وجدنا فيها كلاماً، أخذنا بما نراه صواباً مما قاله أصحاب كتب النقد، وإن لم نجد فيها كلاماً شافياً طبقنا قواعد النقد عليهم، وقاعدة

ابن حبان نفسه، وأغلب الرواة الذين يسكت عليهم ابن حبان، ويكون الواحد منهم قد روى عن ثقة، وروى عنه ثقة، يكونون من مستورين يقبلون في المتابعات والشواهد".^(١) قلت: فإذا قبلت سكوت ابن حبان على أنه تعديل للرواة؛ وإن كان في أدنى المراتب كما قلت، فلما لا تقبل سكوت غيره، وتعتبره تعديلاً وإن كان في أدنى المراتب، ولا تقبله في المتابعات والشواهد، خصوصاً إذا كان سكوت من هم أحفظ وأدق من ابن حبان، بل هم من شيوخ شيوخه، وابن حبان في كتابه "الثقات" قد اعتمد على كتبهم، كما هو الحال في كتاب البخاري "التاريخ الكبير"، وكتاب ابن أبي حاتم الرازي "الجرح والتعديل"، فلم فرقت بين هذا؟ وهذا ولا دليل للتفريق بين ابن حبان وبين شيوخ شيوخه.

والفيصل من وجهة نظري هو أنّ الرواة الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل والذين سكت عليهم ابن حبان في كتابه الثقات ثم روى عنهم في صحيحه فهؤلاء هم المقصودون وليس كما حاول الأستاذ حصرهم بمن سكت عليهم ابن حبان فقط في ثقاته، ولم يذكرهم أحد من أئمة الشأن، فمقصدي في هذا البحث هو الصنف الأول الذين سكت عليهم غير ابن حبان وليس الذين سكت عليهم ابن حبان تحديداً.

ج. ثم عاد الأستاذ عدا ب الحمش وفضل في رواية ابن حبان فقال: ولذلك فإنني في رسالتي،^(١) عن ابن حبان في الرواة الذين ترجمهم وسكت عليهم: بأهم على ثلاث درجات:

١- فمنهم الثقات وأهل الصدق.

٢- ومنهم رواية مرتبة الاعتبار.

٣- ومنهم الرواة الذين لا تنطبق عليهم شروط ابن حبان النقدية في المقبول، وهؤلاء ذكرهم للمعرفة والله أعلم.^(٢) وهذه المراتب الثلاثة التي ذكرها عدا ب الحمش هي للرواة الذين سكت عليهم ابن حبان.

وقد ذكر المعلمي اليماني خمسة مراتب لرواة ثقات ابن حبان فقال: "والتحقيق أن توثيقه على درجات: الأولى: أن يصرح به كأن يقول "كان متقناً" أو "مستقيماً الحديث" أو نحو ذلك.

الثانية: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم.

الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث، بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة.

الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذاك الرجل معرفة جيدة.

الخامسة: ما دون ذلك.^(٣)

ثم زاد الشيخ المعلمي توضيح هذه المراتب فقال: "فالأولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلها

أثبت من توثيق كثير منهم، والثانية قريب منها، والثالثة مقبولة، والرابعة سالحة، والخامسة لا يؤمن فيها الخلل والله أعلم".^(٤)

قال الشيخ الألباني في الحاشية: "قلت: هذا تفصيل دقيق، يدل على معرفة المؤلف، وتمكنه من علم الجرح والتعديل، وهو مما لم أره لغيره، فجزاه الله خيراً. غير أنه قد ثبت لدي بالممارسة أنّ من كان منهم من الدرجة الخامسة فهو على الغالب مجهول لا يعرف، ويشهد بذلك صنيع الحفاظ كالذهبي والعسقلاني وغيرهما من المحققين، فإنهم نادراً ما يعتمدون على توثيق ابن حبان وحده ممن كان في هذه الدرجة، بل والتي قبلها أحياناً".^(٥)

على كل حال إن وافقت الأستاذ في تقسيماته للمسكوت عنهم عند ابن حبان، وخصوصاً أنّه جعلهم ثلاثة أقسام: فالقسمان الأول والثاني يدوران في دائرة القبول لا الرد، والتعديل لا التجريح وإن كان التعديل في أدنى المراتب، وأما الثالثة فقد قال: إنّ ابن حبان ذكرها في كتابه "الثقات" للمعرفة فقط، إذن فهي لا تدخل في دائرة الاحتجاج والقبول، وخصوصاً أن دراسة عذاب الحمش كانت في كتابه "الثقات" ولم تكن في "الصحيح"، ومقصودنا هو من وثقهم في "الثقات"، وروى لهم في "الصحيح"، وسكت عليهم غيره من المحدثين.

أقول: يتبين لي من عملي أيها الأستاذ أنّك أدخلت قسماً من رواية ابن حبان المسكوت عنهم في كتابه "الثقات" في دائرة القبول، وأخرجت غيرهم بسبب أنك درست "الثقات" لابن حبان وخلصت لذلك، ولكن لم تقبل رأي الشيخ عبد الفتاح، وعرضت أمثلة كثيرة على ما فرض وكذلك قبلت ما سكت عليه ابن حبان وهو بمرتبة تلاميذ البخاري فلم تقبل ما سكت عليه البخاري، أو غيره ممن هم من شيوخ شيوخ ابن حبان.^(٦)

ثم أنت الذي قلت أيها الأستاذ في كتابك عند الكلام عن منهج ابن حبان: ومما ينبغي ملاحظته: أنّ ابن حبان يرى أنّ ظاهر المسلمين العدالة، فمن لم يعرف بجرح فهو عدل من الناحية الدينية، أما من الناحية الحديثية فشيء لا يعرفه إلا أهل العلم بالحديث، فإذا عرضت رواية راوٍ على المحدثين، ولم يطعنوا في الراوي، وقبلوا حديثه أصبح هذا الراوي ثقة مقبول الرواية، حتى تثبت مخالفته للثقات، أو يأتي بمتن منكر.^(٧)

وهذا ما توصلت إليه في منهج ابن حبان في قبول الرواة وقبول رواياتهم، خصوصاً في صحيحه، وهو المنهج الذي أراه عدلاً، على عكس ما أردت تقريره أيها الأستاذ في بداية كتابك "رواة الحديث" من أنّ الأصل في الراوي الاتهام حتى تثبت براءته، ومنهج ابن حبان مخالف لما قررته في أول كتابك "رواة الحديث" عندما خالفت الشيخ عبد الفتاح في تقريره أن الراوي على أصل العدالة حتى يثبت

العكس، فكلامك عن ابن حبان الذي قررته والتزمته في رسالتك التي لم أطلع عليها "منهج ابن حبان في الجرح والتعديل" حجة عليك لا لك فأنت وافقت الشيخ عبد الفتاح، وعملت دراسة شاملة أيدت فيها ما ذهب إليه حسب ما نقلت بعض النصوص عنك من كتابك "رواة الحديث" عن رسالتك، والتي أظن أنها تخدم هذا البحث، أو يكون هذا البحث مكملاً لبعضها بعون الله كما أشرت في كتابك "رواة الحديث"، أنّ الرواة المجهولين في صحيح ابن حبان يحتاجون للدراسة. وقد أشرنا إلى موضوع المجاهيل وغيرها في رسالتي للدكتوراه "منهج ابن حبان في الجرح والتعديل في صحيحه ومناقشة الأحاديث التي ضعفت فيه"

والذي يهمني من هذا النقاش أنّ الرواة الذين سكت عليهم ابن حبان في كتابه الثقات هم من العدول الذين لا تنزل مرتبة قبولهم عن الاعتبار على الأقل، وهذا يفيدني في بحثي هنا أنّ من ذكرهم ابن حبان وسكت عليهم وروى لهم في صحيحه هم من الثقات الذين لا تنزل مرتبتهم عن القبول، وخصوصاً من لم يكن للمتقدمين من الجهابذة رأي فصل فيهم، وهذا دليل جديد على سلامة رواة صحيح ابن حبان كما قرره عدا ب الحمش في كتاب الثقات، وإن كان كذلك فمن باب أولى أن يكونوا في الصحيح أكثر عدالة وأقوى حجة وأعلى مرتبة والله أعلم.

د. ثم ذكر عدا ب الحمش كتاباً آخر اعتمد عليه الشيخ عبد الفتاح في إثبات قاعدته المزعومة على رأي الأستاذ، ألا وهو "الكامل في ضعفاء الرجال" لابن عدي.^(١٨)

أقول: إن الشيخ عبد الفتاح لا يعتمد على كتاب "الكامل في ضعفاء الرجال" لإثبات قاعدته التي أثبتتها الأستاذ عند ابن حبان، وثبتت بالتالي عند غيره ممن هم شيوخ شيوخ ابن حبان، والشيخ يعلم أن كتاب "الكامل" مخصص للضعفاء وليس لغيرهم، فابن عدي يذكر فيه الضعفاء، ومنهجه كما قال الأستاذ في هذا الكتاب هو نقل الآراء ومحاولة الترجيح بينها، فإن اعتمد الشيخ على هذا الكتاب فهو يعتمد على ما فيه من ترجيحات لابن عدي في الرواة المختلف فيهم، لأنّ ابن عدي إذا سكت عن راوٍ يدل على أنّه لا يضعفه، أو فلنقل لا يقويه لأنّ كتابه هذا كتاب ضعفاء، فالشيخ يعتمد على ترجيحاته أو يستأنس بأنّ سكوته وعدم حوضه في بعض الرواة يدل على الأقل أنّه يتوقف في حالهم رجاء أن يكون فيهم تعديل وتوثيق، ولا يعني سكوته بالضرورة ترجيحاً لهؤلاء الراوة كما أراد الأستاذ إثباته.^(١٩)

هـ. ثم يذكر الأستاذ أن الشيخ اعتمد على كتاب آخر هو كتاب أبي أحمد الحاكم الكبير.

أقول: إذا كان اعتماد الشيخ كما قال الأستاذ على هذا الكتاب، والذي ألفه مؤلفه ولم يخصه للجرح أو التعديل فكيف يعتمد عليه الشيخ، اللهم إلا إذا كان من منهجه في هذا الكتاب عرض

الآراء في الرواة المسكوت عنهم، ومناقشتها ثم محاولة الترجيح بين أقوال العلماء، فيستفيد منه الشيخ ومن منهجه في الثبوت من الرواة الذين سكت عليهم صاحب هذا الكتاب والله أعلم.

و. وقد ناقش عدا ب الحمش الشيخ عبد الفتاح في الباب الثاني من كتابه نقاشاً طويلاً، وهو موجود في الكتاب لمن أراد الرجوع إليه، ثم تكلم بعد ذلك عن قضية السكوت في اللغة والاصطلاح وأطال في ذلك، وذكر معنى السكوت في القرآن والسنة، وذكر الصلة بين الراوي المستور والراوي المسكوت عنه، ثم خلاص في النهاية إلى أنه ليس هناك رواية مسكوت عنهم، إلا إذا قمنا بسير كتب الحديث جميعها وكتب السنة كذلك، وكتب العلل وكتب الجرح والتعديل وكتب التراجم والتواريخ.^(٢٠)

قلت: إذا كانت خلاصة أمر ك كذلك فلماذا أنكرت على الشيخ عبد الفتاح ما قرره، وحاولت جاهداً أن تأتي بالأمثلة من كتب شتى وأقوال كثيرة، فإن كنت لا تستطع أن تفعل ذلك أي الرجوع لكتب السنة كلها للتأكد من عدالة الراوي المسكوت عنه، فلما أنكرت على غيرك، وعلى كل حال وفي رأي المتواضع تبقى هذه القضية نظرية، وتبقى في دائرة القبول والرد إن تتبعنا فعلاً هذا الراوي، ورأينا أن البخاري وغيره سكت عليه، فإن وجدنا لأحد من العلماء فيه رأياً فالخلاف مرفوع عن قضية السكوت، وإن لم نجد ذلك فالأمر فيه سعة ويبقى الأمر اجتهادياً ودائراً بين القبول والرد، والقرائن هي التي تفصل.

ولذلك قال محمد العمري: "وهذا بالطبع كلّه مبني على سلامة هذا التصور، فإن سلم فهو تعديل ضمني عند من رآه ومشى عليه، غير أنّ لا نجد نصاً صريحاً عن أحد ممن ذكر اسمه من هؤلاء النقاد يدل على اعتبار السكوت في ذاته دليل توثيق، لا عن البخاري ولا عن غيره. ويكون هذا التصور صحيحاً في الواقع، لكنه مبني على غلبة ظنّ من ذهب إليه، ولربما بناه على تتبع واستقراء لمواضع كما هو مبين في رسالة أبي غدة، بمعنى أنه بالإمكان التديل على ذلك بذكر الشواهد، وهذا بالطبع غير كاف للإلزام به، إذا بالإمكان التديل على خلافه بالأسلوب ذاته... بمعنى أن الأمر يبقى محكوماً عليه بالاجتهاد والتصور، وقدرة هذا المحدث أو ذاك على إقناع مخالفه.^(٢١)

وكأني بمحمد العمري يحاول التوفيق بين الرأيين في هذه المسألة الشائكة على حسب ما قلت سابقاً حيث يقول: "ولعلّ من المفيد أن ننبه إلى أنّ المسكوت عنهم أو بعبارة أدق: أكثر المسكوت عنهم عند الأئمة المعنيين، وفي ظل هذا الطرح هم من المستورين، أي ليسوا بثقات مشهورين ولا بضعفاء معروفين، لأنّ السكوت عن مثل هؤلاء ليس بتوثيق، لو لم يرد بهم المستورون. وهم من عرفوا بالعدالة ظاهراً لا باطنياً. لما وقع الخلاف فيهم في معنى السكوت".^(٢٢)

ولست مع الدكتور محمد العمري فيما ذهب إليه من اعتبارهم من المستورين لأنّ المستور فيه رأي من

العلماء سواء بالسلب أم بالإيجاب، أي أنّ العلماء عندما رَووا للمستور صرحوا بعدم معرفته أو بعدم معرفة من هو أو من والده أو غير ذلك من الأوصاف التي تدل على جهالته أو جهالة حاله، سواء أكان مجهول العين أو الحال أو المستور.

وعلى فرض أن المسكوت عنه هو مثل المستور على رأي محمد العمري، قد ثبت عندي بالأدلة والشروط أن رواية المستور مقبولة، ويعمل بها عند غير واحد من الأئمة ومنهم ابن حبان، فهذا يقرر ما أريد تقريره، وهو اعتبار رواية المستور من باب التعديل بالشروط، وقياساً على ذلك تقبل رواية المسكوت عنه بالشروط التي قررتها أيضاً، ويعتبر السكوت عليه من باب التوثيق لا التجريح، وكأني بالأستاذ العمري هنا يؤيد رأي ابن حبان، ويخالف ما ذهب إليه الأستاذ عدا ب الحمش في هذه القضية الشائكة والله أعلم.

ثم يلخص محمد العمري رأيه بالتفرقة بين من يسكت عليه ابن أبي حاتم، وهو الذي عبر عن رأيه فيمن سكت عنهم بصراحة، أي أنّه يجهلهم كما قال، ويتركه لمن بعده، وبين سكوت البخاري، ولا أظنه عنده من باب الحكم عليه بالجهالة، لأنّ البخاري عادةً ما يقول فيمن لا يعرفه: لا أدري من هو، أو إن لم يكن ابن فلان أو أخت فلان فلا أدري من هو، والجهالة جرح بلا ريب.^(٢٢)

وهذا الذي سأنتبه بالأدلة من كتب أئمة الحديث أن سكوتهم على هؤلاء الرواة الذين صرح ابن حبان بتوثيقهم هو من باب التعديل الضمني وابن حبان أول من فهم من كتب الأئمة ومناهجهم أنهم يوثقونهم ولا يضعفونهم، فكل ما عمله أنّه صرح بما لم يصرح به الأئمة، فكان موافقاً لهم فيما عدلوه ضمناً.

٣. الرأي الراجح في اعتبار السكوت على الراوي تعديلاً له لا تجريحاً

أقول: المهم في هذه المسألة هو تعلقها بابن حبان، فهل تصريجه لتعديل هؤلاء الرواة وروايته لهم في صحيحه يعتبر تعديلاً، أم أنّه تجريح؟ هذا هو المهم في هذه القضية، خصوصاً الرواة الذين لم يكن للجهابذة النقاد المتقدمين رأي فيهم هل نعتبر سكوتهم تعديلاً أم نعتبره تجريحاً؟.

الراجح في هذه المسألة: ما قاله ابن حبان من أن اعتبار السكوت من باب التوثيق والتعديل متابعاً لمنهج أئمة النقد كالبخاري وابن أبي حاتم وغيرهما، وهو ما رجحه وقال به الشيخ عبد الفتاح وغيره من العلماء المتقدمين والمتأخرين من مشايخه وغيرهم، وإن كان في أدنى درجات التعديل أي أننا نأخذ بجديث المسكوت عنه في المتابعات والشواهد على الأقل إذا احتف بالقرائن، ولم يخالف راويه الثقات الأثبات ولم يأت بما ينكر من الروايات، وغيرها من الشروط التي ذكرتها سابقاً وبقيدوها. وكذلك فإنّ ما قيل عن غير ابن حبان يقال عن ابن حبان كما أجمع أبو غدة والأستاذ عدا ب الحمش

وغيرهما: أنّ ما سكت عليه الأئمة المتقدمون وصرح ابن حبان بتوثيقه أو ذكره في ثقافته، وروى له في صحيحه يعتبر من باب التعديل والتوثيق، وهذا الكلام بناء على قول عدا ب الحمش في بحثه الذي ذكرت بعض جزئياته سابقاً.

يقول محمد عوامه بعد أن نقل كلام ابن الصلاح في شروط العلماء في العدالة وهي الشهرة وتنصيب معدلين، فيرد بقوله: "وأنبه إلى أمرين يتعلقان بالتنصيب على العدالة: أولهما: هل يشترط في النص أن يكون من إمام من أئمة الجرح والتعديل؟. ثانيهما: هل يشترط فيه أن يكون نصاً صريحاً. فلان ثقة. أو: يقبل التوثيق الضمني، وذلك بتصحيح حديثه مثلاً؟ والجواب عن الأمر الأول: أنه لا بدّ من أهلية صاحب التعديل، وعبارة ابن الصلاح عامة: "تنصيب معدلين على عدالته"، وهذا خلاف فيه، لكن بعضهم ذكر صورة ما لو عدّله أحد الرواة عنه، فهل يكتفى بذلك؟ كما لو قال رجل: حدثني فلان وكان صدوقاً، أو كان ثقة، ونحو ذلك، فما القول؟ قال السخاوي معلقاً على تصريح ابن رشيد بأنه لو عدّله المنفرد عنه كفي: "وصححه شيخنا - ابن حجر - أيضاً إذا كان متأهلاً لذلك، ومن هنا ثبت صحة الصحابي برواية الواحد المصريح بصحته عنه".^(٢٤)

ثم قال عوامه: "والجواب عن الأمر الثاني: أنّهم صرحوا بقبول التوثيق الضمني، وهذه نصوص ما وفقت عليه، روى الترمذي عن فريضة أخت أبي سعيد الخدري حديثاً في اعتدادها في بيتها وأنه لا يجوز الاعتداد في بيت أهلها، وقال: حسن صحيح، وضعفه ابن حزم بجهالة حال زينب بنت كعب بن مرة راوية الحديث عن الفريضة، فتعقبه ابن القطان. كما في "نصب الراية" فقال: "وليس عندي كما قال: بل الحديث صحيح، فإنّ سعد بن إسحاق: ثقة، وممن وثقه النسائي، وزينب كذلك ثقة، وفي تصحيح الترمذي إتيانها توثيقاً وتوثيق سعد بن إسحاق، ولا يضر الثقة أن لا يروي عنه إلا واحداً، وقال ابن عبد البر: إنّه حديث مشهور".^(٢٥) ولما خالف ابن القطان هذا المنهج تعقبه ابن دقيق العيد".^(٢٦)

ثم نقل محمد عوامه عدّة أمثلة تؤيد ما ذهب إليه من أنه ليس شرطاً أن يعدل الراوي اثنان حتى تقبل روايته، أو لا بدّ من الشهرة، بل يقبل التوثيق الضمني من جهابذة الحديث، وذكر هذه الأمثلة وعلق عليها ليدل على ما ذهب إليه.^(٢٧)

وكأنيّ بمحمد عوامه يشير إلى أنه يوافق منهج ابن حبان في اعتبار السكوت عن الرواة من باب التوثيق والتعديل وروايتهم مقبولة كما قبلها ابن حبان في صحيحه، وكذلك فهو في منهجه هذا يوافق عبد الفتاح أبو غدّة في منهجه الموافق لمنهج ابن حبان. ثم ناقش المسألة الثانية: وهي مسألة قبول التوثيق في الرواة حتى وإن كان ضمناً، وساق الأمثلة الكثيرة على ذلك، وهذا يؤيد ما ذهب إليه هنا في هذا البحث من قبول رواية المسكوت عنه إذا لم يكن فيه قول فصل من أئمة الشأن المتقدمين والله أعلم.

وبعد هذا المبحث الذي بينت فيه أهمية موضوع المسكوت عنه وآراء العلماء فيه، وأن الرأي الراجح والصواب والذي أعتمده وأرجحه في هذا البحث هو أن السكوت عن الراوي من قبل المتقدمين هو من باب التوثيق والتعديل، وإن كان ضمناً كما فهمه ابن حبان، وأن الرواة الذين روى لهم ابن حبان في صحيحه، كانوا من المسكوت عنهم عند المتقدمين، وصرح ابن حبان بأنهم ثقاة، هم من المقبولين ورواياتهم مقبولة، وإن صرح غير ابن حبان برد رواياتهم، أو ضعف رواياتهم المعاصرون وسواء سكت عليهم ابن حبان، أو صرح بتوثيقهم على ما فهمه من صنيع علماء الحديث المتقدمين، وفي المبحث القادم أعرض الأمثلة من كتب أئمة الشان، والتي تؤيد ما قررتة هنا في هذه المباحث من اعتبار الراوي المجهول أو المسكوت عنه إذا روى له الأئمة وسكتوا عليه تعديلاً له وقبولاً لروايته.

المبحث الثالث: التطبيق العملي لاعتبار رواية المجهول والمسكوت عنه تعديلاً لا

تجريحاً في كتب أئمة الحديث.

استكمالاً لهذا الموضوع الشائك وهو رواية المجهول والمسكوت عنه أو من ليس له إلاّ راو واحد وهما بمعنى واحد تقريباً من الناحية العملية، أقوم في هذا المبحث بالتدليل على كلامي الذي عرضته وأثبتته وهو اعتبار وقبول رواية المجهول والمسكوت عنه عند جهابذة علماء الحديث، وسأناقش البعض الذين حاولوا النيل من ابن حبان وصحيحه ومنهجه في قبول رواية المجهول أو المسكوت عنه، واعتبارهم أنّ ابن حبان أتى بما لم يأت به جهابذة المتقدمين كالبخاري وابن أبي حاتم وغيرهما.

وفي هذا المبحث سأعرض بعض الأسماء الذين روى عنهم ابن حبان في "صحيحه" وودكرهم في كتابه "الثقات"، وأرى هل أصاب ابن حبان في توثيقهم أم لا؟ ومن ثم هل أصاب في روايته لهم في صحيحه الذي هو من أدق كتبه؟ أم جانب الصواب في ذلك؟ وهل قلّد ابن حبان في توثيقه لهؤلاء الجاهيل أو المسكوت عنهم غيره من أئمة الشان أم أنّه المبتدع المخترع لتصحيح وتوثيق هؤلاء الرواة؟ وسأعرض رواة وأختارهم بشكل عشوائي من "صحيحه" أو من كتابه "الثقات"، وأرى هل روى لهم في صحيحه؟ ومن ثم هل روى لهم شيخه ابن خزيمة؟ وهل روى لهم وسكت عليهم شيخ شيخه البخاري أو غيره كابن أبي حاتم أو المنذري أو ابن حجر أو الذهبي وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين؟ ومن ثمّ أثبت بهذه الأمثلة من كتب هؤلاء الأعلام أنّ ابن حبان في توثيقه لهؤلاء الرواة مقلد للمتقدمين كالبخاري وابن أبي حاتم وابن خزيمة. وكذلك أرى هل روى لهؤلاء الرواة أئمة النقد المتأخرين كالمنذري والذهبي وابن حجر وغيرهم، وسأثبت أنّ منهجه في قبول رواية هؤلاء الجاهيل أو من سموا مجاهيل أو المسكوت عنهم هو الصواب وهو الذي جرى عليه العمل عند الجمهور من المحدثين لا كما ادعى البعض عكس ذلك.

فإذا أثبت أنّ ابن حبان كان مصيباً في توثيق رواية من سموها بالمجاهيل أو المسكوت عنهم متابعة منه لأئمة الشأن أكون قد أمطت اللثام عن مسألة جدّ خطيرة وقع فيها كثير ممن نقدوا وانتقدوا منهج ابن حبان في تفردّه بتوثيق المجاهيل كما زعموا أو المسكوت عنهم كما ادعوا أو ممن ليس له إلاّ راو واحد، وبذلك أثبت عملياً كما أثبت نظرياً أنّ ابن حبان صاحب منهج يقتدى به لأنّه صاحب تتبع لتوثيق هؤلاء الرواة حيث تابع الأئمة من قبله في ذلك، لا صاحب هوىّ وتفرد في التوثيق والتجريح، فإذا ثبت هذا عندي بالأدلة الدامغة أكون قد أعدت الاعتبار لرواة صحيح ابن حبان ولمنهجه في الجرح والتعديل وأثبت للمدعي على ابن حبان نقض دعواه نظرياً وعملياً، وبذلك يثبت أن ابن حبان عندما كان يذكر رواية في ثقافته ويروي لهم في صحيحه مصيباً في ذلك ولا غبار على منهجه وعلى حكمه، خصوصاً إذا ذكرهم الأئمة وسكتوا عليهم أو رروا لهم في كتبهم وسكتوا عليهم، وبذلك أكون قد وصلت إلى مبتغاي في هذا البحث وهو تأكيد منهج ابن حبان العملي والنظري في ثبوت رواية المجهول والمسكوت عليه.

وفي هذا المبحث أقوم بانتقاء بعض الرواة بشكل عشوائي وأرى هل ذكرهم ابن حبان في كتابه "الثقات"؟ ثم هل روى لهم في كتابه "الصحيح"؟ وبعد ذلك أنقل آراء علماء الجرح والتعديل فيه، وأرى هل ذكرهم البخاري (ت ٢٥٦ هـ) في كتابه "التاريخ الكبير" وما رأيه فيهم، أو هل ذكرهم ابن أبي حاتم الرازي (ت ٢٧٧ هـ) في "الجرح والتعديل"، وهل روى لهم الحاكم (ت ٤٠٥ هـ) في "مستدركه" أم لا؟ وهل روى لهم البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) في "سننه" أم لا؟ وأتبع روايتهم في كتب السنن عامة، وكتب المسانيد والمعاجم، وكتب الرجال كتهذيب الكمال، والكاشف ولسان الميزان وتهذيب التهذيب وتقريب التهذيب، والفتح والتلخيص والدراية و"الترغيب والترهيب" للمنذري (ت ٦٥٦ هـ)، ورأي العراقي (ت ٨٠٦ هـ) في هؤلاء الرواة في تخريج أحاديث الإحياء، والهيثمي (ت ٨٠٧ هـ) في مجمع الزوائد، وغيرها من مصادر السنة المتوفرة والتي تبين رأي الجهابذة في هؤلاء الرواة وتبين المنهج العملي الذي ساروا عليه في قبول رواية هؤلاء الرواة المجهولون أو المسكوت عنهم.

المثال الأول: إسماعيل بن عبد الرحمن بن عطية البصري.

١. ترجمة الراوي:

سكت عليه البخاري في التاريخ الكبير، وذكر حديثه عن جدّته أم عطية في النياحة، وكذلك ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" وسكت عليه، وذكره ابن حبان في "الثقات" وروى له حديث النياحة في صحيحه، وقال المزني إنه روى حديث النياحة عن جده وروى له أبو داود هذا الحديث الواحد، وقال ابن حجر في "التقريب": مقبول.^(٢٨)

٢. تخريج الحديث:

أخرج ابن حبان في صحيحه عن إسماعيل بن عبد الرحمن بن عطية عن جدته أم عطية قالت: لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة جمع نساء الأنصار في بيت فأرسل إلينا عمر بن الخطاب فقام على الباب فسلم علينا فرددنا عليه السلام ثم قال: أنا رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم إليكم قالت: فقلنا: مرحبا برسول الله وبرسول رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ١: تبايعني على أن لا تشركن بالله شيئا ولا تزنين ولا تسرقن الآية قالت: فقلنا: نعم، قالت: ٢: فمد يده من خارج البيت ومددنا أيدينا من داخل البيت، ثم قال: اللهم أشهد، قالت: وأمرنا بالعيد وأن نخرج فيه الحيض والعتق ولا جمعة علينا ونهانا عن إتباع الجنابة. قال إسماعيل: فسألت جدتي عن قوله: {وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ} قالت: نهانا عن النياحة. (٢٩)

رواه ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥ هـ) في "مصنفه" وأحمد (ت ٢٤١ هـ) في "مسنده"، وأبو داود (ت ٢٧٥ هـ) في "سننه"، وأبو يعلى (ت ٣٠٧ هـ) في "مسنده" وابن خزيمة (ت ٣١١ هـ) في "صحيحه"، والبيهقي (ت ٤٥٨ هـ) في "السنن الكبرى" كلهم من طريق إسماعيل عن جدته به.

هذه بعض الإشارات إلى أنّ هذا الراوي موثق وليس مجروحا وأنّ ابن حبان أصاب عندما ذكره في ثقافته، وروى له في "صحيحه"، والأدلة كثيرة على صحة صنيع ابن حبان في تعديله وقبوله روايته، فمثلا ذكره البخاري في كتابه "التاريخ الكبير" وسكت عليه، وسكوته هنا تعديل للراوي، لأنّه يورد غيره ويذكر فيه جرحا أو ينقده وبسكوته هنا دليل على أنّه يعدله. وذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" وسكت عليه فلم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا وهذا تعديل على منهج ابن أبي حاتم لأنّه يذكر غيره ولا يسكت عليه خصوصا إذا كان الراوي فيه قدحا أو ثلبا، وهذا ما لاحظته بمجرد مراجعة بعض التراجم في كتابه "الجرح والتعديل"، فهو يذكر رأيه في غالب من يوردهم في كتابه إلا من يعدلهم ضمنا فلا يذكر فيهم جرحا، وهذا دليل على أنّه يوثقهم ولا يجرحهم وهو منهج واضح لكل من تتبع الرواة في كتابه. فمثلا هذا الراوي من الطبقة الثالثة أي من الوسطى من التابعين ومرتبته عند ابن حجر مقبول، وهي مرتبة توثيق وليست مرتبة تجريح، وهذا شرط مهم جداً لقبول روايته وعدم اعتباره من المجاهيل لأنّه من عصر غلب فيه الصدق. وإسماعيل بن عبد الرحمن هذا يروي عن جدته أم عطية الأنصارية وقد قيل إنّها صحابية في سنن أبي داود وقد روى له أبو داود هذا الحديث وسكت عليه، وأخرج هذا الحديث ابن خزيمة من رواية إسماعيل عن جدته أم عطية، وقد أكد المزي أن إسماعيل هذا لا يروي إلا عن شيخته وهي جدته أم عطية ولم يرو عنه إلا إسماعيل بن عثمان الكلابي حيث روى عنه في سنن أبي داود.

وكذلك أخرج أحمد في "مسنده" حديث إسماعيل عن جدته في جمع النساء، وكذا رواه أبو يعلى في "مسنده" من حديث جدته أم عطية، ولم أر من خلال البحث عن ترجمته في كتب التراجم أنّ أيّ أحد من النقاد سواء المتقدمين أم المتأخرين ذكره بجرح بل إنّ البخاري كما قلت وابن أبي حاتم ذكراه وسكتا عليه، ولم يرو كذلك سوى حديث أو حديثين فهو من المقلين من الرواية ويعني هذا أنّ هذا الراوي تنطبق عليه الشروط التي ذكرتها سابقاً وأن ابن حبان كان مصيباً في ذكره في الثقات ومصيباً في روايته له في صحيحه لأنّ غيره من المحدثين قد روى له والله أعلم.

المثال الثاني: الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد المكي.

١. ترجمة الراوي:

ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً، قال المزي: "روى عن ابن جريح عن جده عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس في السجود في صاد، وقصة الشجرة، روى عنه محمد بن يزيد بن خنيس المكي قال أبو جعفر إذ إنّه لا يتابع على حديثه ولا يعرف إلاّ به وليس بمشهور النقل، ولهذا الحديث طرق كلها فيها لين روى له الترمذي وابن ماجه هذا الحديث الواحد ووقع لنا بعلو من روايته... الحديث". وقال ابن حجر: روى عن ابن جريح وعنه محمد بن يزيد بن خنيس قال إذ إنه لا يتابع على حديثه وليس بمشهور النقل أخرجاً له حديثاً واحداً في سجود الشجرة واستغرب الترمذي حديثه قلت: وحكى الذهبي عن من لم يسمه أنّ فيه جهالة، ولم يرو عنه غير ابن خنيس. قلت: وأخرج ابن خزيمة وابن حبان حديثه في صحيحهما وذكره ابن حبان في الثقات وقال الخليلي: لما ذكر حديثه: هذا حديث غريب صحيح من حديث ابن جريح قصد أحمد بن حنبل محمد بن يزيد بن خنيس وسأل عنه وتفرد به الحسن بن محمد المكي وهو ثقة. وقال ابن حجر في التقريب: مقبول من التاسعة. (٣)

٢. تخريج الحديث:

روى ابن حبان في صحيحه قال: أخبرنا ابن خزيمة قال حدثنا الحسن بن محمد بن الصباح قال حدثنا محمد بن يزيد بن خنيس قال حدثني حسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد قال: قال لي ابن جريح يا حسن حدثني جدك عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس قال جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله إني رأيت... (٣١)

ورواه ابن خزيمة في صحيحه: عن محمد بن يزيد بن خنيس قال: كان الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد صلى بنا في هذا المسجد يعني المسجد الحرام في شهر رمضان فكان يقرأ السجدة... الحديث. (٣٢) ورواه الترمذي: "... عن ابن عباس به. ثم قال: وفي الباب عن أبي سعيد وهذا حديث

حسن غريب من حديث ابن عباس لا نعرفه إلا من هذا الوجه.^{٣٣} والبيهقي في السنن الكبرى.^{٣٤} وابن ماجه في سننه.^{٣٥} والمنذري في الترغيب، وقال: رواه الترمذي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه واللفظ له قال: روه كلهم عن محمد بن يزيد بن خنيس عن الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن جريج عن عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس، وقال الترمذي: حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه. والحسن قال بعضهم لم يرو عنه غير محمد بن يزيد وقال إنه لا يتابع على حديثه.^{٣٦} والحاكم وقال: هذا حديث صحيح رواه مكين لم يذكر واحدا منهم بجرح وهو من شرط الصحيح ولم يخرجاه،^{٣٧} وأورده الطبراني في المعجم الكبير.^{٣٨}

قال الألباني: "حسن لغيره، رواه الترمذي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه واللفظ له، قال ابن حجر: روه كلهم عن محمد بن يزيد بن خنيس عن الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن جريج عن عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس وقال الترمذي: حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه. والحسن قال بعضهم: لم يرو عنه غير محمد بن يزيد وقال العقيلي لا يتابع على حديثه".^{٣٩}

المثال الثالث: إسماعيل بن عبيد الله بن رفاعه بن رافع بن العجلان العجلاني الأنصاري المدني.

١. ترجمة الراوي:

سكت عليه البخاري في "التاريخ الكبير". وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"، وقال: "... سمعت أبي وأبا زرة يقولان ذلك زاد أبو زرة يعد في المدنيين". وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال المزني: "... أحد النقباء، ولم يشهد بدرا وشهدا ابناه رفاعه وخلاد روى عن أبيه عن جده أنه خرج مع النبي ﷺ إلى المصلى فرأى الناس يتبايعون فقال: يا معشر التجار فاستجابوا لرسول الله ﷺ ورفعوا أعناقهم وأبصارهم إليه فقال: "إنَّ التَّجَارَ يبعثون يوم القيامة فجارا إلا من اتقى الله وبر وصدق". وروى حديثا آخر عنه عبد الله بن عثمان بن خثيم، روى له البخاري في "الأدب" والترمذي وابن ماجه هذا الحديث الواحد وقال الترمذي: حسن صحيح. وقال الذهبي: "عن أبيه وعنه بن خثيم مقبول لم يترك".^{٤٠}

٢. تحريج الحديث:

أخرج ابن حبان حديثه في "صحيحه" قال: أخبرنا أبو يعلى قال حدثنا خلف بن هشام البزار قال: حدثنا داود بن عبد الرحمن العطار عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعه بن رافع الأنصاري ثم الزرقى عن أبيه عن جده رفاعه أنه خرج مع رسول الله ﷺ إلى البقيع والناس يتبايعون

فنادى... الحديث".^(٤١)

أخرجه الترمذي في "سننه" وقال: هذا حديث حسن صحيح، ويقال لإسماعيل بن عبيد الله بن رفاعه أيضاً. والحاكم في "مستدرکه" ثم قال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. والهيثمي، والدارمي في سننه، والبيهقي، ثم قال: أنبأ الشافعي أنبأ يحيى بن سليم عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعه عن أبيه عن معاوية والمهاجرين والأنصار مثله. أو مثل معناه قال الشافعي: وأحسب هذا الإسناد أحفظ من الإسناد الأول، قال الشيخ: ورواه إسماعيل بن عياش عن ابن خثيم عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعه عن أبيه عن جده أن معاوية قدم المدينة. ويحتمل أن يكون ابن خثيم سمعه منهما. وابن ماجه. والطبراني. وذكره المنذري في "الترغيب"، وقال: رواه أحمد بإسناد جيد والحاكم واللفظ له وقال صحيح الإسناد. كلهم به مثله.^(٤٢)

قال الألباني: صحيح لغيره. وعن إسماعيل بن عبيد بن رفاعه عن أبيه عن جده أنه خرج مع رسول الله ﷺ إلى المصلى فرأى... الحديث. رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال: صحيح الإسناد.^(٤٣)

قلت: وروى له أبو بكر بن أبي شيبة في "مصنفه" حديثاً قال: حدثنا وكيع عن سفيان عن ابن خثيم عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعه عن أبيه عن جده قال جمع رسول الله ﷺ قريشاً فقال:... الحديث.^(٤٤) وأخرج له البزار في مسنده حديثاً واحد عن عثمان عنه عن أبيه عن جده في قصة جمع عمر للقوم... الحديث.^(٤٥) وأخرج له أحمد في "مسنده" ثلاثة أحاديث، قال: حديث رفاعه بن رافع الزرقي حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا وكيع عن سفيان عن ابن خثيم عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعه عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: ثم مولى القوم... الحديث. وقال حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا وكيع ثنا سفيان عن ابن خثيم عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعه عن أبيه عن جده قال: جمع رسول الله ﷺ... الحديث. وحدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا عفان ثنا بشر يعني بن المفضل ثنا عبد الله بن عثمان بن خثيم عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعه بن رافع الزرقي عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال... الحديث.^(٤٦) وأخرج له الطبراني حديث البقيع،^(٤٧) وحديث جمع عمر للقوم.^(٤٨) وذكره الزيلعي.^(٤٩)

المثال الرابع: عبد الله بن عمرو الأودي الكوفي

١. ترجمة الراوي:

قال المزني: عبد الله بن عمرو الأودي الكوفي... روى له الترمذي حديثاً واحداً، وقد وقع لنا بعلو عنه". وقال الذهبي: يروي عن ابن مسعود تفرد عنه موسى بن عقبة. وقال ابن حجر: "... روى عن

ابن مسعود حديث: "هل تدرون على من تحرم النار غدا... الحديث". وعنه موسى بن عقبة روى له الترمذي هذا الحديث الواحد وقال: حسن غريب. قلت: وذكره ابن حبان في الثقات وأخرج له في صحيحه هذا الحديث^(٥٠).

٢. تخريج الحديث:

روى ابن حبان في "صحيحه" عن عبد الله بن عمرو الأودي عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: "إنما يجرم على النار كل هين لين قريب سهل"^(٥١). وقال ابن حبان يردّ على من زعم تفرد إسماعيل به قال: ذكر الخبر المدحض قول من زعم أنّ هذا الخبر تفرد به عبدة بن سليمان. ثم قال: ... عن موسى بن عقبة عن عبد الله الأودي عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال ألا أخبركم... الحديث^(٥٢).

رواه الترمذي، ثم قال: هذا حديث حسن غريب. وأحمد، وذكره الهيثمي، وأبو يعلى، الطبراني، كلهم به مثله^(٥٣). وأخرجه الحاكم من غير طريق عبد الله الأودي وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه^(٥٤).

المثال الخامس: زيد بن ظبيان

١. ترجمة الراوي:

قال المزي: "روى عن أبي ذر الغفاري روى عنه ربعي بن حراش روى له الترمذي والنسائي حديثا واحدا وقد وقع لنا عاليا من روايته...". وقال الذهبي: روى عن أبي ذر وعنه ربعي بن حراش زيد بن عبد الله إنما هو يزيد بن عبد ربه". وقال الذهبي: زيد بن ظبيان عن أبي ذر ما روى عنه سوى ربعي بن حراش لكن صحح الترمذي حديثه. ذكره البخاري وسكت عليه ثم قال: ... قال الأشجعي عن سفيان عن منصور عن ربعي عن زيد بن ظبيان عن أبي ذر قال النبي ﷺ: "أعطيت خواتيم البقرة لم يعطهم نبي قبلي...". وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ثم سكت عليه. قال ابن حجر: روى عن أبي ذر وعنه ربعي بن حراش روى له الترمذي والنسائي حديثا واحدا: "ثلاثة يجبههم الله وثلاثة يبغضهم". قلت: ذكره ابن حبان في الثقات وأخرج هو وابن خزيمة له في الصحيح. وقال ابن حجر: مقبول من الثانية^(٥٥).

٢. تخريج الحديث:

روى له ابن حبان في "صحيحه"، قال: حدثنا محمد، حدثنا شعبة، عن منصور، عن ربعي بن حراش، عن أبي ظبيان عن أبي ذر عن النبي ﷺ قال: "ثلاثة يجبههم الله وثلاثة يبغضهم الله... الحديث"^(٥٦).

أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه"^(٧) والنسائي في "السنن الصغرى" عن زيد بن ظبيان يرفع إلى أبي ذر إلى النبي p. وأخرجه الترمذي عن ربيعي بن خراش عن عبد الله بن مسعود يرفعه قال... الحديث. ثم قال: هذا حديث غريب من هذا الوجه وهو غير محفوظ والصحيح ما روى شعبة وغيره عن منصور عن ربيعي بن خراش عن زيد بن ظبيان عن أبي ذر عن النبي p وأبو بكر بن عياش كثير الغلط. ثم أوردته كذلك الترمذي بعد هذا الحديث فقال: "... قال سمعت ربيعي بن خراش يحدث عن زيد بن ظبيان يرفعه إلى أبي ذر عن النبي p قال: ثلاثة... الحديث". ورواه الحاكم وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ورواه ابن أبي شيبة، والبخاري في مسنده. (٨)

المثال السادس: معمر بن عبد الله بن حنظلة الحجازي المدني

١. ترجمة الراوي:

قال البخاري: معمر بن عبد الله عن يوسف بن عبد الله قال حدثني خويلة أن زوجها ظاهر منها. وسكت عليه ابن أبي حاتم في الجرح. قال المزني: "معمر بن عبد الله بن حنظلة حجازي روى عن يوسف بن عبد الله بن سلام روى عنه محمد بن إسحاق بن يسار ذكره ابن حبان في كتاب الثقات روى له أبو داود وقد وقع لنا حديثه عالياً جداً...". قال الذهبي: وثق. وقال ابن حجر: ... ذكره ابن حبان في الثقات قلت: وأخرج حديثه في صحيحه، وفيه تصريح ابن إسحاق بالسماع وقال القطان: مجهول الحال، وتبعه الذهبي وقال: تفرد عنه ابن إسحاق. وقال في التقريب: مقبول. (٩)

٢. من أخرج له من الأئمة:

روى ابن حبان في صحيحه قال: أخبرنا أبو يعلى قال حدثنا أبو خيثمة قال حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال حدثنا أبي عن بن إسحاق قال حدثني معمر بن عبد الله عن يوسف بن عبد الله عن خويلة بنت ثعلبة قالت: فيّ والله وفيّ أوس بن الصامت أنزل الله جل وعلا صدر سورة المجادلة... الحديث. (١٠)

المثال السابع: يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت الأنصاري، أخو عبادة بن

الوليد بن عبادة.

١. ترجمة الراوي

سكت عليه البخاري في "التاريخ". وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل". وقال المزني: روى عن جده عبادة بن الصامت روى عنه جبلة بن عطية ذكره ابن حبان في "الثقات" روى له النسائي. وقال الذهبي: روى عن جده وعنه جبلة بن عطية، وثق حبس". قال ابن حجر: روى عن جده وعنه جبلة بن عطية ذكره ابن حبان في الثقات قلت: وقال ابن القطان: مجهول. وذكر ابن حبان في

صحيحه أنه ابن أخي عبادة بن الصامت وأنه يحيى بن الوليد بن الصامت وفيما قاله نظر. (٦١)

٢. من خرّج له من الأئمة:

روى له ابن حبان في "صحيحه" حديثاً واحداً... عن يحيى بن الوليد عن عبادة بن الصامت أنّ رسول الله ﷺ قال: "من غزا ولا ينوي... الحديث". ثم قال ابن حبان: هذا يحيى بن الوليد بن الصامت بن أخي عبادة بن الصامت. (٦٢)

ورواه أحمد مسنده. والنسائي. والبيهقي. والحاكم: ثم قال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وشاهده حديث يعلى بن أمية. وذكره المقدسي عن جبلة بن عطية عن يحيى بن الوليد عن عبادة بن الصامت أنّ رسول الله ﷺ قال: من غزا.. قال إبراهيم: في حديثه في سبيل الله عز وجل وهو لا ينوي في غزاته إلاّ عقلاً فله ما نوى، إسناده حسن. (٦٣)

ومن خلال تتبعي لهؤلاء الرواة في كتب الرجال والحديث تبين لدي أن هؤلاء ذكرهم البخاري في "التاريخ الكبير"، وسكت عليهم خلافاً لمنهجهم في ذكر علل الرواة فهو يذكر العلة في الراوي أما من لا علة فيه فيسكت عليه، وكذلك ذكرهم أبو حاتم الرازي في "الجرح والتعديل" خلافاً لمن كان فيه علة فإنّه يذكرها ويبينها، لأنّ منهج البخاري وأبو حاتم الرازي وغيرهما من الجهابذة أنّهم لا يسكتون على صاحب العلة بل يذكرونها ويعترفون به وبها، وكذلك تابعهم ابن حجر في كثير من أحكامهم هذه بأن ذكر الراوي وقال: مقبول. وكذلك تابع ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) الذي اكتفى بالقول في كثير منهم بأنّه: وثق، ومن ثمّ تابع ابن حجر من جاء بعده في حكمه على هؤلاء الرواة الجاهيل أو المسكوت عليهم بأنهم مقبولون. وكذلك صحح غالب أحاديث هؤلاء ابن خزيمة وروى لهم في صحيحه، وتابعه تلميذه ابن حبان فوثقهم، وروى لغالبهم في صحيحه، وكذلك حسن حديثهم الترمذي وروى لهم في جامعه، وقبل أحاديثهم المنذري في الترغيب والترهيب، ونصّ الحاكم في مستدركه على تصحيح هؤلاء وروى لهم في مستدركه، وكذلك صحح أحاديثهم العراقي في تخرجه لأحاديث الإحياء، وغيرهم من الأئمة، ومن أراد المزيد فليرجع إلى كتب القوم الذين ذكرتهم فسيجد الأمثلة الكثيرة والله أعلم.

نتائج البحث:

من خلال عرض منهج ابن حبان في قبول رواية المستور، ومقارنته برأي الأئمة يمكن أن نثبت النتائج التالية:

١. ليس هناك فرق عند ابن حبان بين المجهول والمسكوت عليه، فهما من الناحية العملية سواء، وابن حبان كان مصيباً في توثيقهما وأنه لم يختلف من الناحية العملية مع الجمهور في توثيق المسكوت عليه، وإن خالفهم نظرياً إلا أنهم اتفقوا عند العمل في قبول رواية المسكوت عليه، واعتبار سكوتهم توثيقاً لا تعديلاً لا تجريحاً وذلك من خلال عملهم في كتبهم.

٢. فهم الباحث من خلال منهج وعمل ابن حبان أنه لم يقبل المسكوت عليه إلا بشروط، لم يصرح بها، ولكن فهمتها من خلال التعامل مع صحيحه، وأهمها: أن لا يُذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً من إمام معتبر، وأن يكون من القرنين الثاني والثالث، وأن يذكره الأئمة في كتبهم سواء في كتب الجرح والتعديل، أو يروون له ولا يذكرون فيه شيئاً، أمثال البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وكذلك يروي له الأئمة أصحاب الصحيح والسنن، ويقبله الأئمة المتأخرون أمثال الذهبي وابن حجر وتلاميذهم.

٣. ثبت عندي بالأدلة الكثيرة نظرياً وعملياً أن ابن حبان قد التزم بشروطه التي لا تختلف عن شروط الجمهور إلا بالصياغة اللفظية، وبالتالي تكون منزلة صحيح ابن حبان في المرتبة الثانية بعد الصحيحين رتبة ومنزلة ومنهجاً وشروطاً، وبالتالي قبولاً، بسبب قلة ما انتقد عليه من أحاديث.

المراجع والحواشي

- ^١ بحث للكاتب "ماجد محمد عبده الدلالعه" بعنوان منهج الإمام ابن حبان في قبول رواية المجهول والمستور مقارناً برأي الأئمة.
- ^٢ ابن حبان، الثقات، تحقيق: شرف الدين أحمد، (بيروت: دار الفكر، ط١) ج١، ص١١.
- ^٣ انظر بتوسع كتاب محمد بن عبد الحي اللكنوي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٦) ص٢٣٠، وما بعدها بتصرف وتلخيص للبحث.
- ^٤ عبد الفتاح أبو غدة، تحقيق كتاب الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ص٢٣١، بتصرف وتلخيص.
- ^٥ المرجع السابق، ص٢٣٣، بتصرف واختصار.
- ^٦ المرجع السابق، ص٢٣٣، بتصرف واختصار.
- ^٧ المرجع السابق، ص٢٣٣، بتصرف واختصار.
- ^٨ انظر بتوسع، كتاب عدا ب محمود الحمش، روة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل، ص٢٩ وما بعدها.
- ^٩ عدا ب محمود الحمش، روة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل، ص٧١، بتصرف.
- ^{١٠} المرجع السابق، ص٧٢.
- ^{١١} هناك رسالة "ماجستير" لعدا ب الحمش بعنوان: "ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل" قدمها في السعودية، جامعة أم القرى، عام ١٤٠٦هـ، ولغاية الآن لم تطبع حسب علمي.
- ^{١٢} عدا ب محمود الحمش، روة الحديث، ص٧٢، بتصرف.
- ^{١٣} المعلمي اليماني، عبدالرحمن بن يحيى، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تحقيق وتعليق: محمد ناصرالدين الألباني، طبع على نفقة الشيخ محمد نصيف وشركاه، ج١، ص٤٣٧.
- ^{١٤} عدا ب محمود الحمش، روة الحديث، ج١، ص٤٣٧.
- ^{١٥} المرجع السابق، ج١، ص٤٣٧.
- ^{١٦} عدا ب محمود الحمش، روة الحديث، ص٧٣، بتصرف.
- ^{١٧} المرجع السابق، ص٧٣، بتصرف.
- ^{١٨} عدا ب محمود الحمش، روة الحديث، ص٧٤، بتصرف.
- ^{١٩} المرجع السابق، ص٧٦.
- ^{٢٠} انظر بتوسع عدا ب محمود الحمش، روة الحديث، الباب الثاني.
- ^{٢١} محمد قاسم العمري، دراسات في مناهج النقد عند المحدثين (عمان: دار النفايس، ط١) ص٢٧٧-٢٧٨.
- ^{٢٢} المرجع السابق، ص٢٧٨.
- ^{٢٣} محمد قاسم العمري، دراسات في مناهج النقد عند المحدثين، ص٢٨٠.
- ^{٢٤} السخاوي، فتح المغيبي، ج١، ص٢٨٣.

- ^{٢٥} الزيلعي، عبد الله بن يوسف، نصب الراية لأحاديث الهداية، تحقيق: محمد يوسف البنوري (مصر: دار الحديث، ١٣٥٧هـ) ج٣، ص٢٦٤.
- ^{٢٦} محمد عوّامة، مقدمة تحقيق الكاشف، للذهبي، ج١، ص٢٣-٢٤. بتصرف.
- ^{٢٧} انظر بتوسع محمد عوّامة، مقدمة تحقيق: الكاشف، للذهبي، ج١، ص٢٤.
- ^{٢٨} انظر ترجمته محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، تحقيق السيد هشام الندوي (بيروت: دار الفكر، بدون تاريخ) ج١، ص٣٦١، ترجمه: ١١٤٤. وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل (بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٩٥٢م)، ج٢، ص١٨٥، ترجمة: ٦٢٦. وابن حبان، الثقات وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين و تركي المصطفى (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م)، ج٢، ص١٢، ترجمة: ٥٣. ويوسف بن الزكي عبد الرحمن المزني، الكمال في أسماء الرجال، ج٣، ص١٣١، ترجمة: ٤٦١. وأحمد بن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب تحقيق، محمد عوامه، (سوريا: دار الرشيد، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م) ج١، ص١٠٨، ترجمه: ٤٦٢.
- ^{٢٩} ابن حبان، الصحيح، ذكر الزجر عن اتباع النساء الجنائز والخروج إليها لمن، ج٧، ص٣١٣، حديث: ٣٠٤١. قال الشيخ شعيب: "إسماعيل بن عبد الرحمن بن عطية: لم يذكر بجرح ولا تعديل، ولم يذكر له غير هذا الحديث. وأخرجه الطبراني، ج٢٥، ص٨٥، من طريق أبي خليفة، بهذا الإسناد. وأخرجه أبو داود مختصراً، حديث: ١١٣٩، في الصلاة: باب خروج النساء في العيد، من طريق أبي الوليد الطيالسي، به. وأخرجه أحمد، ج٥، ص٨٥، وج٦، ص٤٠٨-٤٠٩، وأبو داود، حديث: ١١٣٩، وأبو يعلى، حديث: ٢٢٦، والطبراني، ج٢٥، ص٨٥، والبيهقي، ج٣، ص١٨٤، من طرق عن إسحاق بن عثمان، به. وذكره الهيثمي في المجمع، ج٦، ص٣٨، وقال: رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني ورجاله ثقات.
- ^{٣٠} الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٣، ص٣٦، ترجمة: ١٥٢. والمزني، تهذيب الكمال، ج٦، ص٣١٣، ترجمه: ١٢٧١. وأحمد بن علي بن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٢٧٦، ترجمه رقم: ٥٣٣. وابن حجر، تقريب التهذيب، ج١، ص١٦٣، ترجمه: ١٢٨٢.
- ^{٣١} ابن حبان، الصحيح، باب سجود التلاوة، ذكر ما يدعو المرء به في سجود التلاوة في صلاته، ج٦، ص٤٧٤، حديث: ٢٧٦٨. قال الشيخ شعيب: إسناده ضعيف، الحسن بن محمد بن عبد الله لم يرو عن غير ابن جرير وعنه محمد بن يزيد بن حنيس..".
- ^{٣٢} ابن خزيمة، الصحيح، باب الذكر والدعاء في السجود ثم قراءة السجدة، ج١، ص٢٨٣، حديث: ٥٦٢.
- ^{٣٣} الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر وآخرون (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، باب ما يقول في سجود القرآن، ج٢، ص٤٧٢، حديث: ٥٧٩. وانظر باب ما يقول في السجود، ج٥، ص٤٨٩، حديث: ٣٤٢٤.
- ^{٣٤} البيهقي، السنن الكبرى، ج٢، ص٣٢٠، حديث رقم: ٣٥٦٩.
- ^{٣٥} ابن ماجه، محمد بن يزيد، السنن، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار الفكر) باب: سجود القرآن، ج١، ص٣٣٤، حديث: ١٠٥٢.
- ^{٣٦} المنذري، الترغيب والترهيب، تحقيق: شمس الدين (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ)، ج٢، ص٢٣٣، حديث: ٢٢١٩.

- ^{٣٧} الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، تحقیق: مصطفی عبد القادر عطا، (بیروت: دار الکتب العلمیة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م) ج ١، ص ٣٤١، ترجمة: ٧٩٩.
- ^{٣٨} الطبرانی، المعجم الكبير تحقیق: حمدي بن عبد الحميد السلفي، (الموصل: مكتبة دار العلوم، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م) ج ١١، ص ١٢٩، حديث: ١١٢٦٢.
- ^{٣٩} الألبانی، محمد ناصر الدین، صحیح الترغیب وضرعیة، (الریاض: مكتبة المعارف، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ) المجلد الأول، ص ٣٣٠، ترجمة رقم: ١٤٤١.
- ^{٤٠} انظر البخاری، التاريخ الكبير، ج ١، ص ٣٦٧، ترجمة: ١١٦٥. وابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج ٢، ص ١٨٧، ترجمة: ٦٣٣. وابن حبان، الثقات، ج ٦، ص ٢٨، ترجمة: ٦٥٨٢. والمزي، الكمال في تهذيب الكمال، ج ٣، ص ١٥١، ترجمة: ٤٦٦. والذهبي، الكاشف، ج ١، ص ٢٨٤، ترجمة: ٣٩٥.
- ^{٤١} ابن حبان، الصحیح، ذكر وصف البعض الآخر من الحلف الذي من أجله يبغض الله جل وعلا البيهقي، ج ١١، ص ٢٧٦، حديث: ٤٩٠٩. وقال الشيخ شعيب: "إسماعيل بن عبيد" ويقال: "عبيد الله" لم يوثقه غير المؤلف، ولم يرو عنه غير عبد الله بن عثمان بن خثيم، وروى له هذا الحديث والواحد البخاري في "الأدب المفرد" والترمذي وابن ماجه، وباقي رجاله ثقات. وأخرجه الطبراني، حديث: ٤٥٤٢، من طرق عن داود بن عبد الرحمن العطار، بهذا الإسناد. وأخرجه عبد الرزاق "٢٠٩٩٩"، والدارمي، حديث: ٢٢٤٧، والترمذي، حديث: ١٢١٠، في البيوع: باب ما جاء في التجار، وابن ماجه، حديث: ٢١٤٦، في التجارات: باب التوقي في التجارة، والطبراني، حديث: ٤٥٣٩، و ٥٣٤٠ و ٥٣٤١، ٥٣٤٣، والحاكم، ج ٢، ص ٦، والبيهقي، ج ٥، ص ٢٦٦، من طرق عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، به. وقال الترمذي: حسن صحيح، صححه الحاكم ووافقه الذهبي!. وله شاهد من حديث ابن عباس عند الطبراني، حديث: ١٢٤٩٩: حدثنا عبد الله بن أحمد، حدثنا عمرو بن عثمان الحمصي، حدثنا الحارث بن عبيدة، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، فذكره، وفيه "وأدي الأمانة" بدل "اتقى". وذكره الهيثمي في المجمع، ج ٤، ص ٧٢: وفيه الحارث بن عبيدة وهو ضعيف. وفي الباب عن عبد الرحمن بن شبل: أخرجه أحمد، حديث: ج ٣، ص ٤٢٨، والطحاوي في مشكل الآثار، ج ٣، ص ١٢، والحاكم، ج ٢، ص ٦-٧، من طريق هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير، قال: حدثني أبو راشد الخبراني سمع عبد الرحمن بن شبل رفعه "إن التجار هم الفجار" قيل: يارسول الله أوليس قد أحل الله البيع. قال: "بلى، ولكنهم يحدثون فيكذبون ويخلفون فيأثمون".
- قال الحاكم: صحيح الإسناد، وقد ذكر هشام بن أبي عبد الله سماع يحيى بن أبي كثير من أبي راشد، وهشام ثقة مأمون، وأدخل أبان بن يزيد العطار بينهما زيد بن سلام، ووافقه الذهبي. وخالفه معمر بن قيس: عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن جده قال: كتب معاوية إلى عبد الرحمن بن شبل: أن علم الناس ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجمعهم فقال: إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكره أخرجه أحمد ج ٣، ص ٤٤٤. وأورده الهيثمي، في المجمع، ج ٤، ص ٧٣، و ج ٨، ص ٣٦ ونسبه لأحمد والطبراني وقال: رجال الصحیح".
- ^{٤٢} الترمذي، السنن، باب ما جاء في التجار وتسمية النبي P إياهم، ج ٣، ص ٥١٥، حديث: ١٢١٠. والحاكم، المستدرک علی الصحیحین، ج ٢، ص ٨، حديث: ٢١٤٤. و ج ٢، ص ٣٥٨، حديث: ٣٢٦٦. وقال: قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، و ج ٣، ص ٤٠٢، حديث: ٥٥٣٠. وقال: قال الحاكم: وروي هذا الحديث بإسناد

- صحيح على شرط الشيخين في ورود عبادة بن الصامت على عثمان بن عفان متظلمًا بمن مختصر، وانظر حديث: ٥٥٢٨، ج٤، ص٨٢، حديث: ٦٩٥٢. والهيتمي، موارد الظمان، باب: باب ما جاء في التجار، ج١، ص٢٦٩، حديث: ١٠٩٥. والدارمي، السنن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي ج٢، ص٣٢٢، حديث: ٢٥٣٨. والبيهقي، سنن البيهقي الكبرى، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٩٩٤م، تحقيق عبد القادر عطا، ج٢، ص٤٩، حديث: ٢٢٣٩. وانظر باب كراهية اليمين في البيع، ج٥، ص٢٦٦، حديث: ١٠١٤. وابن ماجه، السنن، باب التوقي في التجارة، ج٢، ص٧٢٦، حديث: ٢١٤٦. والطبراني، المعجم الكبير، ج٥، ص٤٣، حديث: ٤٥٣٩. والمنذري، الترغيب والترهيب، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، ج٢، ص٣٦٦، حديث: ٢٧٤٩.
- ^{٤٣} الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الترغيب والترهيب (الرياض: مكتبة المعارف، ط١: ١٤١٢هـ) المجلد الأول، ص٣٠٩، حديث: ١٧٨٥.
- ^{٤٤} ابن أبي شيبة، المصنف، باب فضل قريش (الرياض: مكتبة الرشيد، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ)، ج٦، ص٤٠٢، حديث: ٣٢٣٨٣.
- ^{٤٥} البزار، المسند، مسند رفاعة بن رافع، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله (بيروت مؤسسة علوم القرآن، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ) ج٩، ص١٧٦، حديث: ٣٧٢٥.
- ^{٤٦} أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، المسند (مصر: مؤسسة قرطبة)، ج٣، ص٣٤٠، وانظر ج٥، ص٣٢٩، حديث: ٢٢٨٣٨.
- ^{٤٧} المرجع السابق، ج٥، ص٤٤، حديث: ٤٥٤٠.
- ^{٤٨} المرجع السابق، ج٥، ص٤٥، حديث: ٤٥٤٤. وج٥، ص٤٦، حديث: ٤٥٦٤.
- ^{٤٩} عبد الله بن يوسف الزيلعي، نصب الراية تحقيق: محمد يوسف البنوري، (مصر: دار الحديث، ١٣٥٧هـ)، كتاب الولاء الحديث الأول، ج٤، ص١٤٨.
- ^{٥٠} المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج١٥، ص٣٧٣، ترجمة: ٣٤٥٨. والذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج٤، ص١٥٦، ترجمة: ٤٤٩٠. وانظر الذهبي، الكاشف، ج١، ص٥٨٠، ترجمة: ٢٨٨٦. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٥، ص٢٩٨، ترجمة: ٥٨٥. وانظر ابن حجر، لسان الميزان، ج٧، ص٢٢٦، ترجمة: ٣٥٨٢. وانظر ابن حجر التقريب، ج١، ص٣١٦، ترجمة: ٣٥٠٧. وانظر ابن حبان، الثقات، ج٥، ص٥٥، ترجمة: ٣٨٣٢.
- ^{٥١} ابن حبان، الصحيح، باب حسن الخلق، ج٢، ص٢١٥، حديث: ٤٦٩. قال الشيخ شعيب: "عبد الله بن عمرو الأودي لم يرو له سوى موسى بن عقبة، وحسن الترمذي حديثه هذا، وذكره المؤلف في "الثقات"، وبقا رجال الإسناد ثقات. وأخرجه الترمذي "٢٤٨٨" في صفة القيامة، عن هناد، والبعوي في "شرح السنة"، حديث: ٣٥٠٥، من طريق عثمان بن أبي شيبة، كلاهما عن عبدة، بهذا الإسناد. وأخرجه الطبراني، حديث: ١٠٥٦٢، من طريق الليث بن سعد، عن هشام بن عروة، به. وأخرجه أحمد، ج١، ص٤١٥، من طريق سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، عن موسى بن عقبة، به. وللحديث شواهد يتقوى بها ويصح.

منها عن معيقب عند الخرائطي: ٢٣، والطبراني في الكبير: ج ٢٠، ص ٣٥٢، والأوسط، حديث: ١٦٦، مجمع البحرين، وفي سنده أبو أمية بن يعلى الثقفي، وهو ضعيف كما قال الهيثمي في المجمع، حديث: ج ٤، ص ٧٥. ومنها عن أبي هريرة عند الطبراني في الأوسط، والعقيلي في الضعفاء، ص ٤٤٤، وفي سنده من لا يعرف. ومنها عن أنس عند الطبراني في الأوسط، وفي سنده الحارث ابن عبيدة وهو ضعيف، وانظر: مجمع الزوائد، ج ٤، ص ٧٥.

وفي "المسند" ٤، ١٢٦، وابن ماجه، حديث: ٤٣، والحاكم، ج ١، ص ٩٦، عن العرياض بن سارية في خبر مطول، وفيه... "فإنما المؤمن كالجمل الأنف حيثما انقيد انقاد" وإسناده قوي. وقد صححه المؤلف.

^{٥٢} ابن حبان، الصحيح، باب حسن الخلق، ج ٢، ص ٢١٦، حديث: ٤٧٠.

^{٥٣} الترمذي، السنن، ج ٤، ص ٦٥٤، حديث: ٢٤٨٨. وأحمد بن حنبل، المسند، ج ١، ص ٤١٥، حديث: ٣٩٣٨. والهيثمي، موارد الظمان، باب ما جاء في التجار، ج ١، ص ٢٦٩، حديث: ١٠٩٦. وانظر حديث: ١٠٧٠. وأبو يعلى، المسند، ج ٨، ص ٤٦٧، حديث: ٥٠٥٣. وانظر البيهقي، شعب الإيمان، ج ٧، ص ٥٣٥، حديث: ١١٢٥١. والطبراني، المعجم الكبير، ج ١٠، ص ٢٣١، حديث: ١٠٥٦٢.

^{٥٤} الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، حديث رقم: ٤٣٥، ج ١، ص ٤١٥. وانظر ج ٣، ص ٥٥٨، حديث: ٦٠٧٣.

^{٥٥} انظر المزي، تهذيب الكمال، ج ١٠، ص ٨١، ترجمة: ٢١١٣. والذهبي، الكاشف، ج ١، ص ٤١٧، ترجمة: ١٧٤٢. والذهبي، ميزان الإعتدال في نقد الرجال، ج ٣، ص ١٥٤، ترجمة: ٣٠١٧. والبخاري، التاريخ الكبير، ج ٣، ص ٣٩٨، ترجمة: ١٣٢٩. وابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج ٣، ص ٥٦٦، ترجمة: ٢٥٦٣. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٣، ص ٣٥٩، ترجمة: ٧٦٠. وانظر ابن حبان، الثقات، ج ٤، ص ٢٤٩، ترجمة: ٢٧٥٧. وابن حجر، تقريب التهذيب، ج ١، ص ٢٢٤، ترجمة: ٢١٤٢.

^{٥٦} ابن حبان، الصحيح، ج ٨، ص ١٣٦-١٣٧، حديث: ٣٣٤٩. قال الشيخ شعيب: حديث صحيح. أبو ظبيان: كذا كُتِبَ هنا، ولم ترد عند غيره، واسمه زيد بن ظبيان، ذكره المؤلف في "الثقات" ٤، ٢٤٩، وأخرج حديثه ابن خزيمة في "صحيحه". وباقي رجال السنن ثقات رجال الشيخين. منصور: هو ابن المعتمر. وأخرجه الترمذي "٢٥٦٨" في صفة الجنة: باب رقم "٢٥"، وابن خزيمة "٢٤٥٦" عن محمد بن بشار، بهذا الإسناد. قال الترمذي: هذا حديث صحيح! وأخرجه أحمد، ج ٥، ص ١٥٣، والنسائي ٥، ٨٤ في الزكاة: باب ثواب من يعطي، وفي "الكبرى" كما في "التحفة"، ج ٩، ص ١٦١ من طريق محمد بن جعفر، به. وأخرجه أحمد ٥، ١٥٣، والحاكم ٢، ١١٣ من طريقين عن منصور، به. وصححه الحاكم ووافقه الذهبي!. وأخرجه أحمد، ج ٥، ص ١٧٦، والطيالسي "٤٦٨"، والطبراني "١٦٣٧"، والبيهقي ٩، ١٦٠ من طرق عن الأسود بن شيبان، عن يزيد بن عبد الله بن الشخير، عن مطرف بن عبد الله بن الشخير، عن أبي ذر. وهذا سند صحيح على شرط مسلم، ولفظ أحمد: "ثلاثة يحبهم الله، وثلاثة يشنؤهم الله: الرجل يلقي العدو في فة فينصب لهم نحره حتى يقتل أو يفتح لأصحابه، والقوم يسافرون، فيطول سراهم حتى يجبوا أن يمسوا الأرض، فينزلون، فيتنحى أحدهم فيصل على يوقظهم لرحيلهم، والرجل يكون له الجار يؤذيه جواره، فيصبر على أذاه حتى يفرق بينهما موت أو ظعن، والذين يشنؤهم: التاجر الخائف، والبخيل المنان، والفقير المختال". وانظر ج ٨، ص ١٣٨، حديث: ٣٣٥٠. وانظر ج ١١، ص ٩١، حديث: ٤٧٧١.

^{٥٧} ابن خزيمة، الصحيح، باب ذكر حبّ الله عز وجل المخفي بالصدقة، ج٤، ص١٠٤، حديث: ٢٤٥٦. وانظر باب فضل الصلاة عند تعريس الناس بالليل، ج٤، ص١٥٠، حديث: ٢٥٦٤. النسائي، السنن الصغرى، المحتجى، فضل صلاة الليل في السفر، ج٣، ص٢٠٧، حديث: ١٦١٥. وانظر، ج٥، ص٨٤، حديث: ٢٥٧٠. وانظر النسائي، السنن الكبرى، فضل صلاة الليل في السفر، ج١، ص٤١٤، حديث: ١٣١٤. وانظر ج٢، ص٤٤، حديث: ٢٣٥١. وج٤، ص٢٦٩، حديث: ٧١٣٧.

^{٥٨} الترمذي، السنن، ج٤، ص٦٩٧، حديث: ٢٥٦٧. وانظر ج٤، ص٦٩٨، حديث: ٢٥٦٨. والحاكم، المستدرک، كتاب الزكاة، ج١، ص٥٧٧، حديث: ١٥٢٠. وانظر كتاب الجهاد، ج٢، ص١٢٣، حديث رقم: ٢٥٣٢. وابن أبي شيبه، المصنف، حديث رقم، ١٩٣١٨، ج٤، ص٢٠٣. والبيزار، المسند، حديث: ٤٠٢٧، ج٩، ص٤٢١، وانظر حديث: ٤٠٢٨، ج٩، ص٤٢٢.

^{٥٩} انظر ترجمته البخاري، التاريخ الكبير، ج٧، ص٣٧٧، ترجمة: ١٦٢٤. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج٨، ص٢٥٥، ترجمة: ١١٦٢. والمزي، تهذيب الكمال، ج٢٨، ص٣١٢، ترجمة: ٦١٠٥. والذهبي، الكاشف، ج٢، ص٢٨٢، ترجمة: ٥٥٦٨. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١٠، ص٢٢٠، ترجمة: ٤٤٢، وانظر ابن حبان، الثقات، ج٥، ص٤٣٦، ترجمة: ٥٥٨٨. وابن حجر، تقريب التهذيب، ج١، ص٥٤١، ترجمة: ٦٨١٠. بتصرف.

^{٦٠} ابن حبان، الصحيح، باب الظهار، ج١٠، ص١٠٧، حديث: ٤٢٧٩. قال الشيخ شعيب: حديث صحيح رجاله كلهم ثقات غير معمر بن عبد الله بن حنظلة، فإنه لا يعرف، قال الإمام الذهبي في (الميزان) ٤، ١٥٥: كان في زمن التابعين لا يعرف، وذكره ابن حبان في ثقاته، ما حدث عنه سوى ابن إسحاق بخبر مظاهرة أوس بن الصامت، وقال الحافظ في (التقريب): مقبول، أي: عند المتابعة، ومع ذلك فقد حسن إسناده في الفتح، ج٩، ص٣٤٣. قلت: وله شواهد تقويه، فيصح بما.

وأخرجه أحمد ٦، ٤١٠-٤١١ عن سعد ويعقوب ابنا إبراهيم، قالوا: حدثنا أبي، بهذا الإسناد. وأخرجه بأخصر مما هنا أبو داود، حديث: (٢٢١٤) و(٢٢١٥) في الطلاق: باب في الظهار، والبيهقي، ج٧، ص٣٩١-٣٩٢، وابن الجارود، حديث: ٧٤٦، من طريقين عن ابن إسحاق، به. وللحديث شاهد مرسل صحيح عن صالح بن كيسان عند ابن سعد في (الطبقات) ٨، ٣٧٨-٣٧٩، وآخر عند البيهقي، ج٧، ص٣٨٩-٣٩٠ عن عطاء بن يسار، قال البيهقي بإثره: هذا مرسل، وهو شاهد للموصول قبله، وثالث موصول عن عائشة عند أبي داود (٢٠٦٣)، وصححه الحاكم، ج٢، ص٤٨١ ووافق الذهبي. وفي الباب عن سلمة بن صخر عند أحمد، ج٤، ص٣٧، وأبي داود (٢٢١٣)، والدارمي، ج٢، ص١٦٣-١٦٤، والترمذي (٣٢٩٩)، وابن الجارود (٧٤٤)، وابن ماجه (٢٠٦٢)، والحاكم، ج٢، ص٢٠٣، والبيهقي، ج٧، ص٣٩٠ من طرق عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن سليمان بن يسار، عن سلمة بن صخر البياض وفيه عندهم عن ابن اسحاق، وقال البخاري فيما نقل عنه الترمذي: سليمان بن يسار لم يسمع عندي من سلمة بن صخر. وأخرجه الترمذي (١٢٠٠)، والحاكم، ج٢، ص٢٠٤، والبيهقي، ج٧، ص٣٩٠ من طريقين عن يحيى بن كثير، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وأبي سلمة أن سلمة بن صخر البياض... ورجاله ثقات لكنه مرسل. وله شاهد من حديث ابن عباس يَتَّقَوْنِي به عند أبي داود (٢٢٢٣)،

والترمذي (١١٩٩)، والنسائي، ج٦، ص١٦٧، وابن الجارود، حديث: (٧٤٧)، والحاكم، ج٢، ص٢٠٤، والبيهقي ٧، ٣٨٦، وقال الترمذي: حديث حسن، وحسنه الحافظ في (الفتح)، ج٩، ص٣٤٣.

^{٦١} البخاري، التاريخ الكبير، ترجمة رقم: ٣١٢٠، ج٨، ص٣٠٨. وابن أبي حاتم الرازي، المرح والتعديل، ج٩، ص١٩٣، ترجمة: ٨٠٧. والمزي، تهذيب الكمال، ج٢٣، ص٣٠، ترجمة: ٦٩٤١. بتصرف، والذهبي، الكاشف، ج٢، ص٣٧٨، ترجمة: ٦٢٦٢. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١١، ص٢٥٩، ترجمة: ٤٧٧. وانظر ابن حجر، لسان الميزان، ج٧، ص٤٣٨، ترجمة: ٥٢٥٨. وابن حبان، الثقات، ج٥، ص٥٢٣، ترجمة: ٦٠٤٢.

^{٦٢} ابن حبان، الصحيح، حديث: ٤٦٣٨، ج١٠، ص٤٩٥. قال الشيخ شعيب: حديث حسن بشواهده، رجاله ثقات غير يحيى بن الوليد فلم يوثقه غير المؤلف، ج٥، ص٥٢٣، ولم يرو عنه غير جبلة بن عطية، وقال ابن القطان: مجهول. هذا وهم من المؤلف رحمه الله، فإن يحيى بن الوليد هذا: هو حفيد عبادة بن الصامت لا ابن أخيه، فقد رواه أحمد، ج٥، ص٣١٥ و٢٣٠ و٢٣٩، والدارمي، ج٢، ص٢٠٨، والنسائي، ج٦، ص٢٤ في الجهاد: باب من غزا في سبيل الله ولم ينو من غزاته إلا عقلاً، والحاكم ٢، ١٠٩، والبيهقي ٦، ٣٣١ من طرق عن حماد بن سلمة، عن جبلة بن عطية، عن يحيى بن الوليد عبادة بن الصامت، عن جده... وقد نقل الحافظ في تهذيب التهذيب، ج١١، ص٢٩٦، قول المؤلف هذا، وتعقبه بقوله: وفيما قاله نظر.

^{٦٣} أحمد بن حنبل، المسند، ج٥، ص٣١٥، حديث: ٢٢٧٤٤. وانظر، ج٥، ص٣٢٠، حديث: ٢٢٧٨٠.

والنسائي، السنن الصغرى المحتبى، باب من غزا في سبيل الله ولم ينو من غزاته إلا عقلاً، ج٦، ص٢٤، حديث: ٣١٣٨. وانظر كذلك حديث رقم: ٣١٣٩. والبيهقي، السنن الكبرى، باب ما ينهى عنه من جزّ نواصي الخيل وأذناها، ج٦، ص٣٣١، حديث: ١٢٦٨٧. والحاكم، المستدرک على الصحيحين، كتاب الجهاد، ج٢، ص١٢٠، حديث: ٢٥٢٢. ومحمد بن عبد الواحد المقدسي، الأحاديث المختارة، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٠، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ج٨، ص٣٥٧، حديث: ٤٣٧. وانظر الأحاديث: ٤٣٥، ٤٣٦.

المصادر المراجع

ابن أبي شيبة، المصنف، باب فضل قريش، الرياض: مكتبة الرشيد، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

ابن الملقن، عمر بن علي، المقنع في علوم الحديث، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، السعودية: دار فواز للنشر، ط١، ١٤١٣هـ.

ابن حبان، الثقات وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين وتركي المصطفى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.

ابن حبان، الثقات، تحقيق: شرف الدين أحمد، بيروت: دار الفكر. ط١.

ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، نشر: ملتقى أهل الحديث، ٢٠٠٤م.

www.ahlalhdeth.com

ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر

- الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية، ط١٤، ١٤٠٧هـ.
- ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار الفكر.
- الأبناسي، إبراهيم بن موسى، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، تحقيق: صلاح فتحى هلال، الرياض: مكتبة الرشيد، ط١، ١٤١٨هـ.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث، السنن، تحقيق: محمد محيي الدين، بيروت: دار الفكر، ١٤١٩هـ.
- أحمد بن حجر، تقريب التهذيب تحقيق، محمد عوامه، سوريا: دار الرشيد، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
- أحمد بن حنبل، المسند، مصر: مؤسسة قرطبة.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، تحقيق السيد هشام الندوي، بيروت: دار الفكر، بدون تاريخ.
- البيهقي، المسند، مسند رفاعة بن رافع، تحقيق: محفوظ الرحمن، بيروت مؤسسة علوم القرآن، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق عبد القادر عطا. مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٩٩٤م.
- الترمذي، سنن الترمذي تحقيق أحمد شاکر وآخرون، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الحاكم، المستدرک علی الصحیحین تحقیق: مصطفى عبد القادر، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٠م.
- الحمش، عذاب الحمش، راوة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل، الرياض: دار حسان، ط٢، ١٩٨٧م.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: السورقي، والمدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
- الدارمي، السنن، تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٥م.
- الذهبي، محمد بن أحمد، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، جدة: دار القبلة، ١٩٩٢م.
- الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم، الجرح والتعديل، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٩٥٢م.
- الزيلعي، عبد الله بن يوسف، نصب الراية تحقيق: محمد يوسف البنوري مصر: دار الحديث،.
- الزيلعي، عبد الله بن يوسف، نصب الراية لأحاديث الهداية، تحقيق: محمد البنوري، مصر: دار الحديث، ١٣٥٧هـ.
- السخاوي، محمد بن عبد الرحيم، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٣، ١١٤٠هـ.
- السيوطي تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الرياض: مكتبة الرياض الحديثة.
- الصنعاني: محمد بن إسماعيل الصنعاني، توضيح الأفكار، تحقيق: محمد محيي الدين، المدينة المنورة: المكتبة السلفية.
- الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الموصل: مكتبة دار العلوم، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.
- فاروق حمادة، المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، الرياض: دار طيبة، ط٣، ١٣٥٧هـ.
- اللكنوني، محمد بن عبد الحي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٦.
- محمد علي قاسم العمري، دراسات في منهج النقد عند المحدثين، عمان: دار النفائس، ط١، ١٤٢٠هـ.
- محمد ناصر الدين الألباني، صحيح الترغيب وضعيفة، الرياض: مكتبة المعارف، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ.

- محمود عذاب الحمش، رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل. رسالة دكتوراة في السعودية لم تطبع بعد.
المزي: يوسف بن الزكي عبدالرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١: ١٤٠٠هـ.
- المعلمي اليماني، عبدالرحمن بن يحيى، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تحقيق وتعليق: محمد ناصرالدين الألباني طبع على نفقة الشيخ محمد نصيف وشركاه.
- المقدسي، محمد بن عبد الواحد، الأحاديث المختارة، تحقيق: عبد الملك بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ط١: ١٤١٠هـ.
- المنذري، الترغيب والترهيب تحقيق شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ.
- المنذري، الترغيب والترهيب، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- النووي: يحيى بن شرف بن مري النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢هـ.